صور

تتأصل المدنية بالوعي

السنة الثانية / العدد ١٦ / شباط / ٢٠١٥

آثار سوريا تضيع.. ومحاولات لإنقاذ ما يمكن إنقاذه

السريان الآشوريون.. القدر التاريخيّ وثورات الحاضر

حياة السوريين مهددة بالأمراض الوبائية

عدسة: أكرم أوسو

الفهرس

التنظيم والنظام يحاصران دير الزور ومطالب بإبعاد المدنيّين عن الحرب

الدفاع المدني في سوريا أبطال يعملون بلا حقوق أو امتيازات

العتم يخيّم على سوريا... واقتصاد النور يكلّف ١٢ ألف ليرةٍ شهرياً

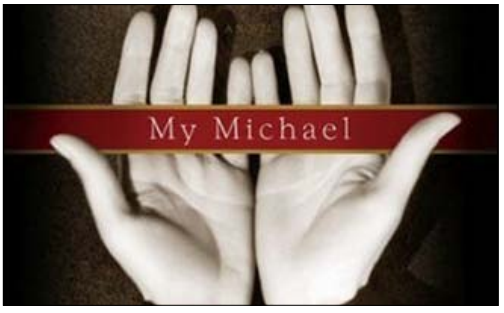

أزمة الضمير في الأدب الإسرائيليّ

إلى المجهول أيضاً.. مازن درويش!

شهرية تعنى بالشأن المدني والديمقراطية وحقوق الإنسان

للتواصل وإرسال المساهمات والمقترحات

Email:

info@suwar-magazine.org

Facebook:

suwar-magazine

website:

www.suwar-magazine.org

صادرة عن مركز المجتمع المدني والديمقراطية في سوريا | CCSDS

CENTER FOR CIVIL SOCIETY AND DEMOCRACY IN SYRIA

info@ccsdsyria.org

www.ccsdsyria.org

الغلاف الأخير: عمل للفنان تمام عزام

المقالات المذيلة بأسماء أصحابها تعبر عن آرائهم ولا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة أو فريق التحرير

العمل المدنيّ بين رغبة المانح وحاجة المجتمع

لا يكاد من يتابع المشهد السوريّ يقع على شيءٍ يذكر فيما يخصّ العمل المدنيّ قبل اندلاع الاحتجاجات في سوريا، فيما عدا عددٍ قليلٍ من الجمعيّات الخيريّة وجمعيّات رعاية المعاقين والأيتام، إلى جانب بعض المنظمات الحقوقية التي كانت تعمل في البلاد بشكلٍ سرّيٍّ لتوثيق انتهاكات السلطات بحقّ المعارضين.
ومع بداية الأزمة ظهر عددٌ كبيرٌ من منظمات المجتمع المدنيّ في كافة الاختصاصات، في محاولةٍ منها لسدّ الفراغ الذي خلّفته عقود الاستبداد التي حكمت سوريا وقمعت العمل المدنيّ فيها.
ولكن، بعد مضيّ أربع سنواتٍ من عمر الثورة السورية، وظهور هذا العدد الكبير من المنظمات، لو سألتَ المواطن السوريّ العاديّ: ماذا تعرف عن منظمات المجتمع المدنيّ؟ سيكون جوابه بالتأكيد: لم أسمع بها.
والسبب هنا هو أنها ما تزال بعيدةً كلّ البعد عن حاجات وضرورات المواطن السوريّ، فهي تدور في فلك التمويل الذي توفّره المنظمات الداعمة والمانحة، التي تأتي على خلفية تصوّراتٍ لا تنسجم بالضرورة مع واقع الحال في سوريا، فيدخل عمل تلك المنظمات في إطار هدر الطاقات والتكرار، كما يظهر جلياً في هرولة المنظمات لتقديم اقتراحاتٍ للمشاريع التي يتوافر لها التمويل دون غيرها.
وهذا ما يؤدّي إلى تشابه الاختصاصات والأدوار التي تلعبها هذه المنظمات، إلى درجةٍ باتت فيها تتزاحم على مجالاتٍ معيّنةٍ دون غيرها، مع تهميش ما هو جوهريٌّ وملحٌّ، مثل التمكين الاقتصاديّ للمواطن السوريّ الذي كان يعيش في ظلّ اقتصاد دولةٍ مركزيةٍ أكلتها الحرب، وبات دون سندٍ اقتصاديٍّ، فيضطرّ مكرهاً إلى حمل السلاح.
بات مطلوباً اليوم من الجميع القيام بمراجعةٍ نقديةٍ لما تمّ إنجازه من مشاريع خلال السنوات الأربع الماضية، ومحاولة تقييم الأثر الذي تركته هذه المشاريع على الأرض، والتخلّص من الأخطاء التي تمّ ارتكابها، ومحاولة استقراء حاجات المواطنين الحقيقية، وتجسير الهوّة بين أهداف الجمعيات والمنظمات المدنية وبين أهداف المواطنين باستعادة الحد الأدنى من الحياة الكريمة، من أجل إحداث تغييرٍ حقيقيٍّ ومستدامٍ تبرز من خلاله قيمة عمل المنظمات في مجتمعٍ يريد الخروج من جحيم الحروب والصراعات.

آثار سوريا تضيع ومحاولات لإنقاذ ما يمكن إنقاذه

أطراف في النزاع تتقاسم المسؤولية عن أذية الآثار السورية

جورج.ك.ميّالة

تدمر تحت فساد قوات النظام وتهديدات داعش

سعيد خالد

آثار سوريا في عين العالم

محمد همام زيادة

أطرافٌ في النزاع تتقاسم المسؤولية عن أذيّة الآثار السورية

جورج.ك.ميّالة

يختلف الكثيرون حول الجهة المسؤولة عن تدمير التراث الثقافيّ والأثريّ السوريّ خلال السنوات الأربع الماضية، إذ يحمّل البعض هذه المسؤولية لقوّات المعارضة التي تستخدم الأنفاق والتفجيرات في حربها ضدّ قوّات النظام، وتسيطر على العديد من المواقع التي شهدت سرقةً للآثار، فيما يحمّل البعض الآخر المسؤولية لقوّات النظام التي تتخذ من هذه المباني مقرّاتٍ لها، في حين ينفرد النظام بالنصيب الأكبر من استهداف المواقع الأثريّة عن طريق القصف الجوّيّ واستخدام المدفعية الثقيلة وقذائف الدبابات، ولا يمرّ شهرٌ إلا وتوثّق المنظمات الحقوقية عشرات الانتهاكات بحقّ هذه المواقع.

من جانبٍ آخر، يشنُّ تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) حملةً شعواء ضدّ جميعِ أشكال التراث الإنسانيّ في سوريا والعراق، كان آخرها تدميره لمتحف الموصل في العراق.

ورأى ناشطون أنّ حملات داعش تتعدّى الحركات الدعائية التي تظهر للعالم، وأنّ الأمر أكثر عمقاً، فتنظيم الدولة يدخل إلى المدن ويضع آثار المنطقة نصب عينيه، ليس لتكسيرها والخروج بصفة الهدّام والمدمّر للحضارة، بل ليسرق الآثار ويبيعها في السوق السوداء الدولية بغرض تمويل حربه ومشاريعه الخاصة.

يقول المهندس مؤيد حسن: «منذ ظهور التنظيم على الساحة، يعرف القاصي والداني أنه تنظيمٌ همجيٌّ متطرفٌ، وسياسته تجاه التراث الإنسانيّ مماثلةٌ لسياسة حركة طالبان عندما فجّرت تماثيل بوذا في أفغانستان، فلماذا صمت العالم طوال هذا الوقت، ويخرج علينا اليوم داعياً لانعقاد جلسةٍ مستعجلةٍ في مجلس الأمن حول الموضوع؟ مما لا شكّ فيه أن المسؤولية القانونية ستطال نظام الأسد وداعش وبعض الفصائل المعارضة، ولكن العالم شريكٌ في مأساة المنطقة بشكلٍ أو بآخر».

من جهته يقول الناشط طارق أبو الفحم: «بعد دمار البشر لا أسف على الحجر. هذا واقع الحال، ولسنا سعداء بما نقول». ويضيف: «هل من المعقول أن مجلس الأمن لا يستطيع الاتفاق على إدانة نظام قتل مئات الآلاف من شعبه طوال أربعة أعوام، وخلال عدّة ساعاتٍ يستطيع أن يجتمع ويتّفق على إدانة داعش لتدميرها متحف الموصل؟!».

ويقول المحامي غزوان قرنفل لمجلة «صوَر»: «استهداف المناطق الأثرية والمناطق المصنّفة كإرثٍ ثقافيٍّ أو حضاريٍّ خلال الصراعات المسلحة يمثل جريمة حربٍ بحسب ميثاق روما الأساسيّ، ومعاهدة لاهاي لعام ١٩٥٤، وهي المعاهدة الوحيدة المتعلقة بالإرث الثقافيّ والحضاريّ. بالتالي فإن جميع أطراف الصراع تتحمّل المسؤولية، أي أنّ كلّ من اتخذ من تلك الأماكن مستقرّاً له، أو لأدواته العسكرية، أو هدفاً خلال عملياته العسكرية، هو متهمٌ بأذية هذا الإرث الحضاري، ويتحمّل وزر تلك الجرائم والمسؤولية عنها أمام القانون الدوليّ».

ويضيف أنّ «جرائم تدمير الآثار تصنّف كجرائم حربٍ وجرائم إبادة ضدّ الانسانية. وهي لا تسقط بالتقادم، وتمكن مساءلةً مرتكبيها في أيّ وقتٍ، مهما مرّ عليها الزمن. فمرتكبوها اليوم عرضةٌ للمحاكمة في أيّ زمانٍ ومكان».

تفتح «صوَر» في هذا العدد ملفّ الانتهاكات التي طالت الأوابد الأثرية والتراث الثقافيّ في سوريا، وأثرها على ذاكرة السوريين، والجهود المحلية والدولية لحمايتها.

تدمر تحت فساد قوّات النظام وتهديدات داعش

سعيد خالد

تقع منطقة تدمر اليوم تحت سيطرة قوّات النظام، فبعد عدّة معارك بينها وبين الجيش الحرّ من أبناء المنطقة، استطاع النظام السيطرة عليها بشكلٍ كاملٍ خلال العام ٢٠١٣. ومنذ تلك الفترة غابت المدينة عن الإعلام واختفت أخبارها، رغم أنها تضمّ عشرات الآلاف من المدنيين، وتعدّ واحدةً من أهمّ المدن الأثرية في العالم.

يقول الناشط الإعلاميّ سامر التدمريّ لمجلة «صَـور»: «مع اشتداد المظاهرات في المدينة، وانتشار عناصر الجيش الحرّ في المناطق المحيطة بها، تحوّلت المدينة الأثرية إلى ثكنةٍ عسكريةٍ تابعةٍ للنظام، وأصبحت نقطة انطلاقٍ لقذائفه على بيوت المدنيين ومعاقل الجيش الحرّ، ما حوّلها إلى ساحة حربٍ مستعرة».

ويضيف: «طال الدمار أجزاءً من معبد (بل) الأثريّ الذي بناه الإمبراطور الرومانيّ أوغسطين في القرن الأوّل الميلاديّ، كما دُمّرت أجزاءٌ من قوس النصر الشهير، الشاهد على انتصارات ملكة تدمر زنوبيا وزوجها أذينة على الرومان».

كما لم تسلم من قبضة الحرب قلعة فخر الدين المعني الثاني، التي بناها صلاح الدين الأيوبيّ للدفاع عن المنطقة في وجه الحملات الصليبية. يقول محمد عزيز، وهو من أبناء المدينة، لمجلة «صوَر»: «تحوّلت القلعة إلى غرفة عملياتٍ عسكريةٍ للنظام، تحيط بها العشرات من الدبابات والآليات الثقيلة».

ويضيف: «قام النظام بشقّ طريقٍ ترابيٍّ بين فرع مخابرات البادية والقلعة، بطول ٣٠٠ م تقريباً، ما أدّى إلى تخريب التربة التي تحوي عدّة طبقاتٍ تحفظ تاريخ المنطقة منذ آلاف السنين، وربما تحوي قطعاً أثريةً هامة».

ويشرح مُفصّلاً: «لاحظتُ أنّ عناصر قوّات النظام لا يعرفون قيمة الأشياء، ولا يدركون الأهمية الأثرية والحضارية لتدمر، بل يتعاملون معها وكأنها شيءٌ عاديٌّ، فيلقون الأوساخ والقمامة في شوارعها، ويكتبون ذكرياتهم وشعاراتهم على جدرانها. أكثر الشعارات انتشاراً «الأسد أو نحرق البلد»، و»من هنا مرّ جنود الأسد».

ويحمّل عزيز النظام المسؤولية المباشرة عن المنطقة وعمّا يحصل لها إذ يقول: «لم يسيطر الجيش الحرّ على المدينة سوى لفترةٍ محدودة، ففرع البادية وفروع حمص الأمنية مسؤولةٌ بشكلٍ مباشرٍ عن أيّ ضررٍ يلحق بها».

متحف تدمر يواجه مصيراً مجهولاً

متحف تدمر من أهمّ المتاحف في سوريا، نتيجة غنى محتواه، وخصوصاً المومياوات التي تعدّ من الكنوز الفريدة في العالم. وحتى اللحظة لا أحد يعرف مصير محتويات المتحف بشكلٍ دقيق. ويرجّح نشطاءٌ محليون أنه لم يبقَ شيءٌ منها، فإما أنها نقلت إلى أماكن سرّيةٍ يشرف عليها النظام، أو بيعت وهرّبت إلى الخارج.

وكان مدير المديرية العامة للآثار والمتاحف قد صرّح في وقتٍ سابقٍ أنّ الكثير من القطع الأثرية في سوريا قد خُبئت في أماكن آمنةٍ لحمايتها. ولكن مصادر خاصّةً لمجلة «صوَر» من قلب هذه المديرية أكّدت ألا سلطة للمديرية على الموضوع، وأنه بإشرافٍ مباشرٍ من الأفرع الأمنية والقصر الجمهوريّ.

ويحمّل التدمريّ النظام المسؤولية ويقول: «إن كانت محتويات المتحف قد سرقت فإن فرع مخابرات البادية، بالتعاون مع الأمن العسكريّ والمخابرات الجوّية بحمص، هم من سرقوها».

وينوّه التدمريّ قائلاً: «قبل اندلاع الثورة كانت هناك حالة تسابقٍ وتنافسٍ بين ضباط الأمن وآل الأسد ومخلوف وشاليش للسيطرة على المنطقة ومقدّراتها، فكيف اليوم في ظلّ الفلتان الأمنيّ وعدم سيطرة النظام على أجهزته وميليشياته؟ مثلاً، العقيد محسن سعيد حسين، الملقب بـ»خضور» أو «أسد الصحراء»، والذي قُتل نهاية العام الفائت، كان رئيساً لفرع

مخابرات البادية قبل اندلاع الثورة السورية، ثم قائداً لقوّات «صقور الصحراء». ويعدّ أحد أمراء المنطقة واللاعبين الكبار في آثارها، وله جماعته المختصّة والمتفرّغة للتنقيب عن الآثار».

ويضيف: «تنقل الآثار المهرّبة ليلاً إلى منطقتي تلكلخ والقصير، ثم تستلمها هناك مجموعاتٌ مقرّبةٌ من حزب الله اللبنانيّ، وتهرّب من لبنان إلى جميع أنحاء العالم، وخصوصاً عبر البحر».

ويتّهم التدمريّ ضباطاً من القصر الجمهوريّ بإقامة شراكاتٍ مع الضباط في تدمر. ويقول لـ«صوَر»: «في السابق كان ابن عمة حافظ الأسد، اللواء ذو الهمة شاليش، مسيطراً على المنطقة اقتصادياً، وكان عناصره ينقّبون عن الآثار ويبيعونها. واليوم هناك شراكاتٌ مع المسيطرين على المنطقة، وهم يقتسمون العوائد المادية فيما بينهم».

فيما يقول محمد عزيز: «يقوم تجار الأزمات والحروب من أبناء المنطقة بالتنقيب عن الآثار ومحاولة الدخول في صفقاتٍ مع ضباط الأمن، خصوصاً أنّ لديهم الخبرة، فهم أبناء المنطقة ويحفظون تاريخها». ولكن عزيز يؤكّد أن «هذا الأمر محدودٌ، فالضباط يعتمدون على عناصرهم المقرّبين الذين اشتروا أجهزةً حديثةً للكشف عن المعادن والتنقيب عنها».

مخاوف مستقبليةٌ

تدور في ريف حمص الشرقيّ اشتباكاتٌ عنيفةٌ بين تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) وقوّات النظام. وهناك مخاوف كبيرةٌ لدى أبناء المنطقة من امتداد هذه المعارك إلى تدمر، ما يعرّض المدينة الأثرية بالكامل إلى الدمار والزوال.

يقول محمد التدمريّ: «هناك كلامٌ قويٌّ عن خططٍ مستقبليةٍ لتنظيم الدولة للسيطرة على الطريق الصحراويّ بالكامل، من دير الزور حتى مشارف دمشق، مروراً بتدمر. ومركز صناعة القرار لدى النظام يدفع باتجاه ذلك، من أجل تعقيد الوضع في سوريا وتقاسم النفوذ».

ويتابع التدمريّ: «إن سيطرت داعش على المنطقة في المستقبل القريب فإنها في البداية سوف تنقّب عن الآثار وتبيعها في السوق السوداء الدولية من أجل تمويل حربها».

ولكن تخوّفاتٍ تبرز لدى المهتمين بالآثار من أن يكون مستقبل المدينة مشابهاً لما حصل في متحف الموصل، أو أن يتمّ تجريفها كما حصل في مدينة «نمرود» الأثرية في العراق.

تدمر شاغلة العالم

يعود أقدم ذكرٍ لتدمر، باسمها الحاليّ، إلى مطلع الألف الثاني قبل الميلاد. ولا أحد يعرف التاريخ الفعليّ للمنطقة، إذ كشفت الحفريات أن منخفض «الملّاحة»، وهو بحيرةٌ واسعةٌ عذبة المياه جنوب شرق تدمر، يعود إلى العصر الحجريّ القديم. واكتشفت الحفريات أدواتٍ حجريةً مصنوعةً من قبل الإنسان في جرف العجلة والثنية البيضا والدوارة، من النموذج «الموستيري» الذي يرقى إلى ٧٥ ألف عام. وأدّت أعمال التنقيب إلى اكتشاف فخّارٍ سوريٍّ يعود إلى عصر البرونز القديم (في حدود ٢٢٠٠ ق.م).

لطالما كانت تدمر مصدر إلهام للرحالة والمنقّبين الأوروبيين، الذين بدأت زياراتهم إليها منذ ما يزيد عن ٤٠٠ عام، وقاموا بالتنقيب والدراسة، كما نقلوا الكثير من اللقى الأثرية إلى متاحف العالم. ويُذكر أن تدمر وملكتها زنوبيا كانتا ملهمتين للأدباء العالميين في مسرحياتهم، وخصوصاً الفرنسيين منهم، كموليير ودوبينياك ولابروبير.

تقول الباحثة الأثرية ندى المشهور لمجلة «صوَر»: «أينما حفرتَ ونقّبتَ في تدمر ستجد آثاراً تعود لآلاف السنين، الأمر الذي جعلها قبلةً للمنقّبين والمستشرقين منذ زمنٍ طويلٍ، إضافةً إلى تحوّلها إلى أسطورةٍ تنسج حولها الحكايات والأفلام السينمائية في الغرب».

وتضيف المشهور: «أناشد العالم عبركم. لسنا قادرين، كباحثين أثريين، على تأمين الحماية. يحتاج الأمر إلى جهود حكوماتٍ، إضافةً إلى ضغوطٍ سياسيةٍ وجهود أجهزة مخابراتٍ دوليةٍ لا أشك أنّ لها علاقاتٍ مع داعش خصوصاً. وأتمنى أن يصل النداء إلى كلّ حكومات العالم، حتى لا يخرجوا علينا -كما جرت العادة- ويتباكوا على ما حصل للتراث الإنسانيّ... اللهم هل بلّغت».

آثار سوريا في عين العالم

محمد همام زيادة

صوّت مجلس الأمن، منذ أيام، على قرارٍ بتجميد جميع منابع الموارد المالية التي يحصل عليها تنظيم الدولة الإسلامية في كلٍّ من سوريا والعراق. وأتى القرار تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، ما يعني فرض عقوباتٍ على الدول التي لا تلتزم بتنفيذه، دون استخدام القوّة العسكرية. وقد حاز القرار على أصوات الدول الخمس عشرة الأعضاء في مجلس الأمن.

ودعت هذه الدول في قرارها إلى فرض عقوباتٍ على الأفراد والكيانات التي تتاجر بالآثار، وحظر بيع وشراء القطع الأثرية من المناطق الخاضعة لسيطرة داعش في سوريا والعراق. كما دعت أيضاً إلى

تشديد الرقابة على الشاحنات والطائرات من وإلى مناطق التنظيم، والتي يستخدمها في تهريب مسروقاته، خاصّةً في المناطق الواقعة على الحدود التركية. ويلزم هذا القرار الدول بضرورة تقديم تقريرٍ حول التدابير المتخذة في هذا الشأن، خلال مدّةٍ أقصاها ١٢٠ يوماً.

إلى ذلك، ألزم القرار الدول الـ١٩٣ الأعضاء في الأمم المتحدة بمنع بيع وشراء الآثار في سوريا والعراق. علماً أنها المرّة الأولى التي يشير فيها مجلس الأمن إلى الآثار التي تُنهب من سوريا وتباع عبر السوق السوداء الدولية انطلاقاً من دول الجوار.

فيلمٌ وثائقيٌّ يطلق صرخةً للعالم

نشرت خدمة «إي جي بلاس»، التابعة لشبكة الجزيرة، فيلماً قصيراً بعنوان: «أربع سنوات من الحرب الوحشية دمّرت مدينةً قديمةً كاملة». مدّة الفيلم ٥٢ ثانيةً. وتمّ التقاط صوره من الجوّ بواسطة طائرة استطلاعٍ (طائرة بدون طيار). يُظهر الفيلم الحال الذي وصلت إليه المدينة القديمة في حلب.

بدأ تداول الفيلم في ١٨ شباط الماضي، ونال ملايين المشاهدات. وهو يعرض في بدايته صوراً جزئيةً لمحيط قلعة حلب، ليقدّم بعدها مجموعةً من صور المواقع الأثرية المدمّرة في المدينة القديمة.

فيما يخصّ هذه الصور، قال منتجو الفيلم إن «تاريخ هذه الأسواق يعود إلى الألفية الثانية قبل الميلاد، كالقلاع والمساجد والمدارس والأماكن والحمّامات. وقد باتت معظمها مدمّرة».

ويقول عبد الإله، وهو مدرّسٌ للتاريخ، إنّ «حلب واحدةٌ من بين ستّة مواقع سوريّةٍ مسجّلةٍ في لائحة التراث العالميّ. وبعض المواقع الأثرية المدمّرة فيها اليوم ليست قابلةً للإصلاح، ومهدّدةٌ بالضياع إلى الأبد».

واعتبر اختصاصيون في التوثيق أنّ التسجيل يشكّل ما يشبه التوثيق لآثار ثلاث سنواتٍ من معارك طاحنة شهدتها حلب بين قوّات النظام والمعارضة، وذاكرةً مسجّلةً للقصف المستمرّ الذي قامت به طائرات النظام على المدينة القديمة بحلب، وأن ما يعرضه الفيلم يشكّل نموذجاً لما تمرّ به جميع المحافظات السورية التي انتفضت في وجه حكم الأسد.

جهودٌ لاحتواء الموقف

تحاول الكثير من المنظمات غير الحكومية حول العالم المساعدة في الحفاظ على التراث الثقافيّ والآثار في سوريا. لكن صعوبة الوضع الأمنيّ، والقصف المستمرّ، والخطف الذي طال الصحفيين في بعض

المناطق، خصوصاً في شمالي سوريا، يحول دون دخول ممثلي هذه المنظمات إلى البلاد لتقدير الأضرار.

مـؤخـراً، شُكّلت مجموعةٌ من الآثاريين والنشطاء المهتمّين بحماية الـتراث الثقافيّ السوريّ، قوامها حوالي ٢٠٠ شخص يعملون بسرّيةٍ تامة داخل سوريا وخارجها، محاولين وقف عمليّة تهريب وسرقة الآثـار، إضافةً إلى توثيق الانتهاكات والسرقات التي تطال هذا الجانب الأساسيّ من الذاكرة السورية، محاولين حفظ القطع الأثرية الموجودة في بعض المتاحف في أماكن آمنة بعيدةٍ عن الحرب، وبدعمٍ من الفصائل العسكرية المحلية.

وكانت صحيفة «وول ستريت جورنال» الأمريكية قد نشرت في وقتٍ سابقٍ تحقيقاً موسّعاً حول هذا المشروع الذي يعمل في سرّيةٍ تامة، ونقلت عن أحد القائمين عليه قوله: «تشبه هذه المجموعة مجموعة (رجال الآثار) التي تكوّنت خلال الحرب العالمية الثانية من مجموعةٍ صغيرةٍ من الأكاديميين كانوا يساعدون في إنقاذ التراث الثقافيّ في أوروبا من ألمانيا النازية، وألهمت حكايتهم سيناريو فيلم من بطولة الممثل جورج كلوني، تمّ إنتاجه في هوليوود عام ٢٠١٤»، وقد سمّي الفيلم بنفس اسم المجموعة: (رجال الآثار).

وأضـافـت الصحيفة نقلاً عنه أنّ «هذه التدريبات تجري في منطقةٍ تابعةٍ لمحافظة غازي عينتاب التركية القريبة من الحدود السورية التركية، حيث يتمّ تدريب المختصّين على كيفية الاستجابة السريعة لتهريب الآثار، وآلياتٍ لتوثيق وإحصاء ما هو موجودٌ وما هو مسروق».

كما يتعلم المتدرّبون طرق إخفاء القطع ذات القيمة العالية المعرّضة للسرقة، إضافةً إلى تسجيل مواقعها في نظام تحديد المواقع العالميّ، حتى تمكن استعادتها في وقتٍ لاحق.

كما تستخدم المجموعة أساليب التخفّي والتنكّر من أجـل تصوير القطع الأثرية المسروقة.

وكانت الرابطة الأمريكية لتقدّم العلوم، ومقرّها العاصمة واشنطن، قد التقطت خلال شهر كانون الأوّل الماضي صوراً بواسطة الأقمار الصناعية قالت إنها تظهر عناصر من تنظيم الدولة الإسلامية يقومون بتفكيك ونهب مبانٍ أثريةً مدرجةً على قائمة التراث العالميّ في اليونسكو، موجودةً في مدينة الرقة.

كما وثّقت الرابطة إقدام التنظيم على حفر أكثر من ١٣٠٠ حفرةٍ خلال الأشهر الماضية بحثاً عن الآثار في مدينة ماري شرقي سوريا.

ويقول باحثون في جامعة شوني ستيت في بورتسموث الأمريكية إن كثيراً من المدنيين يقومون بعمليات نهب القبور بتشجيعٍ من قادة التنظيم، الذي يفرض ضريبةً بنسبة ٢٠٪ على أيّة عملية بيعٍ في الأراضي التي تخضع لسيطرته.

السريان الآشوريون.. القدر التاريخيّ وثورات الحاضر

سعيد لحدو

لعب المسيحيون دوراً مهماً ورياديا في صناعة تاريخ المنطقة على مرّ القرون. وقد كان هذا الدور استمراراً لما قدّمه آباؤهم وأجدادهم من السريان (الآشوريين، الكلدانيين، الآراميين) في العهود الوثنية كورثة نجباء لحضارة ما بين النهرين والممالك الصغيرة شبه المستقلة التي تأسّست بعد سقوط نينوى ٦١٢ ق.م، وبابل ٥٣٩ ق.م، مثل مملكة الرها ١٣٢ ق.م – ٢٤٣ م، ومملكة أديابين (أو حدياب بالعربية) ١٥ م -١١٦م، ومملكة الحضر في القرن الثالث الميلاديّ. وما قامت به هذه الممالك من دورٍ في مجالات العلم والفكر والثقافة، فطالت إشعاعاتها المنطقة بأسرها. وعندما انتشرت المسيحية في هذه البلاد، لم يكن من الممكن تجاهل التأثير الثقافيّ والعلميّ المتفاعل مع الثقافة اليونانية، الذي تجلى في المدارس الفلسفية واللاهوتية المسيحية التي انتشرت في القرون التالية، من أنطاكية في شمال سوريا وحتى الإسكندرية في مصر، مروراً ببيروت والقدس.

ومع مجيء الإسلام وتحوّل مركز ثقل الدولة الجديدة من مكة والمدينة إلى دمشق، لم يكن من بدٍّ لوالي بلاد الشام، ومن ثمّ الخليفة ورجل الدولة المحنّك معاوية بن أبي سفيان، من الاعتماد على المسيحيين في إدارة شؤون الدولة، فبرز منهم في عهده خازن بيت المال منصور ومن بعده ابنه سركون الذي استمرّ في خلافة يزيد بن معاوية أيضاً. وعندما انتقلت عاصمة الخلافة الإسلامية إلى بغداد استمرّ هذا الدور بصورة أكثر وأعمق برعاية خلفاء عرفوا قيمة العلم والمعرفة وأولوهما اهتماماً جدياً، فكان حنين بن إسحق ورفاقه أبرز مثالٍ وأكثر الشخصيات التي قدّمت الكثير في هذا المجال. وكان لهؤلاء جميعاً دورٌ هامٌّ تعدّى الشأن الماليّ والمعرفيّ إلى النفوذ السياسيّ المؤثر، رغم كونهم من أتباع الديانة المسيحية.

ظلت اللغة والثقافة السريانية تمارسان دوراً حيوياً في الدولة الإسلامية في بلاد الشام والعراق حتى سقوط الدولة العباسية على يد هولاكو عام ١٢٥٨ م. بعد هذا التاريخ عانى المسيحيون كثيراً، وتراجع دورهم بسبب عدم الاستقرار الذي شهدته المنطقة، وبخاصّة في مناطق السهول والأريـاف. فهجروا مناطق سكناهم التاريخية باتجاه الشمال حيث الجبال الوعرة الجرداء بحيث لا تشكل مطمعاً لأحدٍ من جهة، ومن جهةٍ أخرى يسهل الدفاع عن أنفسهم فيها. واستمرّ هذا الحال طوال فترة السيطرة العثمانية. لكن هذا الدور عاد للانبعاث مجدّداً بعد الحرب العالمية الأولى، والمذابح التي جرت للمسيحيين في تركيا، وبعد عودة الأمن والاستقرار إلى المنطقة في ظلّ حكم الانتداب الفرنسيّ في سوريا، والإنكليزيّ في العراق. مما حدا بالكثير من الناجين من تلك المذابح إلى النزوح إلى سوريا والعراق، والانضمام إلى إخوانهم الذين كانوا ما يزالون موجودين في المدن الكبيرة، والمساهمة معاً وبقوّةٍ في بناء وتطوير الدول الجديدة الناشئة. مستفيدين من الدور الذي لعبته الأديرة والكنائس في المحافظة على التواصل المعرفيّ مع الماضي، وتكريس ذلك لخدمة المجتمعات الجديدة التي نشأت في ظل الانتداب، وتبدّل هوية السلطة السياسية من هويةٍ إسلاميةٍ متزمتةٍ إلى شكلٍ من أشكال الهوية المدنية في عهد الانتداب، ومن ثمّ العربية القومية في عهد الاستقلال.

لم تكن هذه الرحلة عبر الزمن سهلةً وميسّرةً دائماً، بل رافقتها بعض المآسي والكوارث ذات الطابع الدينيّ حيناً والسياسيّ في معظم الأحيان. بدأت بمذابح الأمير الكرديّ بدرخان بك في مناطق حكاري سنوات ١٨٤٠-١٨٤٥. تلتها مشاريع السلطان عبد الحميد بتأسيس الفرق الحميدية وإطلاق يدها في ممارسة كلّ ما يحلو لها بحقّ المسيحيين عموماً عام ١٨٩٥، من قتلٍ ونهبٍ وتهجير، وبخاصّة في المناطق الشرقية والجنوبية حيث يتواجد العنصر السريانيّ الآشوريّ. تلت كلَّ ذلك المذابحُ الكبرى التي جرت عام ١٩١٥ بحقّ الأرمن أولاً، لكنها، بعد أن بدأت، لم تفرّق بين مسيحيٍّ وآخر، فقضت على أكثر من نصف مليون سريانيٍّ آشوريٍّ في مناطق حكاري ووان وطور عبدين وديار بكر وأضنة وغيرها. فأُفرغت مناطق شاسعةٌ من سكانها الأصليين من المسيحيين، وهُجِّر من بقي منهم على قيد الحياة إلى سوريا والعراق بشكلٍ أساسيٍّ، وإلى لبنان وفلسطين وأوربا وأمريكا لمن أمكنه ذلك.

وإن كان من استقرّوا في سوريا قد وجدوا الأمان والظروف الملائمة ليتابعوا دورهم الحضاريّ، فقد كان مصيرٌ آخر ينتظرهم في العراق، فكانت مذبحة سيميل في ٧ آب ١٩٣٣ بانتظارهم، ليجري تهجيرهم من جديدٍ إلى منطقة الخابور في سوريا. واليوم جاء تنظيم داعش ليكمل عمليةَ اجتثاث هذا العنصر الأصيل في تاريخ المنطقة وحضارتها، مرتكزاً إلى تفسيرٍ خاصٍّ مغالٍ في التطرّف للعقيدة والتراث الإسلاميين، ومستفيداً من حالة الصراع (الطائفيّ-السياسيّ) الذي وجد له مناخاً ينمو ويتوسّع فيه جرّاء الأزمات والتناقضات التي تعيشها دول المنطقة ومجتمعاتها، كنتيجةٍ حتميةٍ للممارسات القمعية للأنظمة الاستبدادية ولسياسات بعض القوى الإقليمية والدولية، عبر استخدام هذا التطرّف أداةً للوصول

إلى أهداف أخرى أو لتحقيق مصالح معينة خاصّة بكلٍّ منها.

إزاء هذا الواقع المتأزّم الذي تعيشه دول المنطقة ومجتمعاتها، من تصاعد حادٍّ للاصطفافات الطائفية والصراعات المسلحة والاقتتال المدمّر للعلاقات الإنسانية والبنى الحضارية التي لا يمكن لأيّ مجتمع أن ينهض إلا بها، تبرز الأهمية الفائقة لدور المسيحيين الذين لم يكونوا طرفاً في هذا الصراع الهدّام، في تجسير مساحات الفرقة وإعادة وصل العلاقات المتحطّمة بين شرائح هامّة في المجتمعات التي يشكّلون جزءاً هاماً منها. وفي غياب هذا الدور ستكون عملية إعادة اللحمة إلى هذه المجتمعات من أصعب التحديات المستقبلية. وسيزيد التهجير الحاصل للسريان الآشوريين في منطقة الجزيرة السورية، على غرار ما حصل في الموصل وسهل نينوى في العراق، من هذه الصعوبة، بتغييب العنصر الفاعل في هذه العملية والقادر على إتمامها دون أن يثير أية حساسية لدى المكوّنات الأخرى، لأن له مصلحةً حقيقيةً في تلاقيهم وتفاهمهم عوضاً عن تقاتلهم.

لقد أمل الناس فيما سمّي بـ«بلدان الربيع العربيّ»، على اختلاف أديانهم وانتماءاتهم الطائفية والسياسية، بالانتقال عبر تلك الثورات إلى مجتمع ونظام سياسيّين لا يلغيان تلك التمايزات في الخصوصيات الهوياتية، وإنما يقوننانها ضمن إطارٍ وطنيٍّ جامع يعزّز اللحمة بين شرائح المجتمع عوضاً عن تحطيمها والتمترس خلف حدود كلّ مكوّنٍ وفئة من تلك الشرائح. لكن ما حصل من تطوّرات وتدخلات إقليمية لاحقة جعل من هذا الأمر، في الوقت الحاضر، أقرب إلى المستحيل. كما ضمنت تلك التدخلات استمرارية الصراع، مما جعل الجراح أكثر عمقاً والنتائج أكثر مأساويةً. وبات التفكير في المستقبل مرهوناً بالانتصار على الطرف الآخر الذي أصبح خصماً بعدما كان شريكاً.

لذلك لا بدّ من الالتفات مجدّداً إلى عوامل البناء والتطوير، بناء جسور الأخوّة والمحبة وتطوير علاقات وطنية ما فوق طائفية بين المكوّنات لتخليص المجتمع من انحداره السريع إلى هاوية العدمية، ورفع سوية التفكير بالآخر إلى مستوى الشريك الضامن الذي لا غنى عنه لتحقيق إنجازات على المستويين الوطنيّ والإنسانيّ. وأحد أهمّ هذه العوامل هو استمرارية الوجود المسيحيّ عامةً، والسريانيّ الآشوريّ خاصةً، لأننا تعايشنا وعرفنا أهمية الدور الذي يمكن أن يلعبه هذا العنصر في الصعود بهذه المجتمعات إلى مصافّ راقية، شرط أن تتوافر له المناخات المساعدة من حرية وديمقراطية وعدالة اجتماعية وقوانين تضمن المساواة التامة بين المواطنين، على أن يتمّ احترامها من قبل الجميع.

نأمل أن لا تكون أعمال داعش تجاه الأقليات المغايرة، وحتى تجاه المسلمين المختلفين معه في النظرة إلى الحياة والدين، حلقةً أولى من مسلسل رعبٍ هوليووديٍّ لم نصل إلى الحبكة فيه بعد.

مجموعة من السريان الآشورين بعد نزوحها من الأناضول

نزوح السريان من العراق

مجزرة أرضروم عام ١٨٩٥

الآشوريون وقعوا ضحية صراعات وحروب الآخرين على السلطة وعلى من يحكم المنطقة

مقابلة مع الكاتب والباحث في شؤون الأقليات سليمان يوسف

حاوره: كمال شيخو

الباحث سليمان يوسف سريانيٌّ آشوريٌّ (مسيحيٌّ) من مواليد عام ١٩٥٧ في مدينة القامشلي التي تبعد نحو ١٦٠ كم شمال شرق مدينة الحسكة. حاصلٌ على ليسانس في العلوم الاجتماعية والفلسفية من جامعة دمشق. يكتب في العديد من الدوريات والصحف العربية. كتب الكثير من المقالات والأبحاث عن واقع الأقليات في منطقة الشرق الأوسط، وعن الاضطهاد الممارس بحقّ الأقليات. كما نشر العديد من الدراسات عن السريان الآشوريين.

تعرّضت الأقلية السريانية الآشورية لهجوم واسع شنّه تنظيم «الدولة الإسلامية»، نهاية شهر شباط (فبراير) الماضي، على القرى والبلدات التي يقطنها السريان الآشوريون، والذين يقدّر عدد المتبقين منهم في سوريا بحوالي ثلاثين ألفاً من بين ١,٢ مليون مسيحيٍّ. ويسكن معظمهم القرى المحيطة بنهر الخابور في الحسكة، ومدينة القامشلي (أقصى شمال شرق)، وبلدة تل تمر.

ونزح كثيرٌ من المسيحيين والآشوريين خلال الصراع المستمرّ منذ أربعة أعوام. وتشير معظم الدراسات الصادرة حول المسيحيين في سوريا إلى أن عددهم في تناقص، ففي بداية القرن العشرين كانت نسبتهم نحو ٢٠٪ من السكان، وانخفضت في الخمسينات إلى ١٧٪، لتستقرّ حالياً على ١٠٪ من التعداد السكانيّ العام.

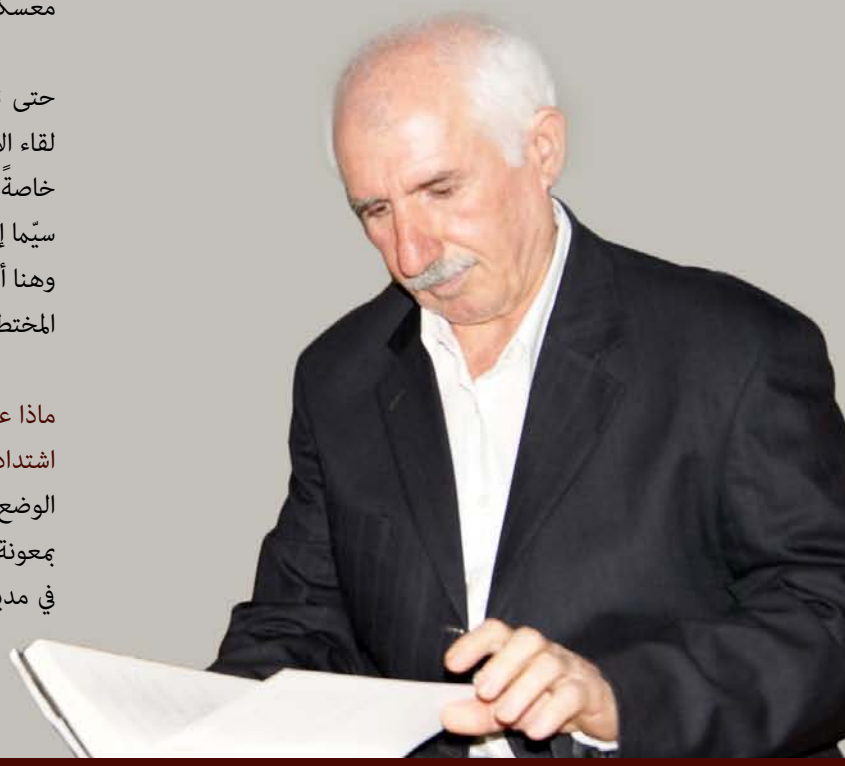

امتدّت معارك تنظيم «الدولة الإسلامية» إلى القرى والبلدات التي تقطنها الأقلية السريانية الآشورية في شمال شرق سوريا، واختطف عناصره حوالي مئتي مسيحيٍّ نهاية شهر شباط/ فبراير الماضي، هل لديكم معلوماتٌ عن مصير المختطفين؟ وهل طالب التنظيم بفديةٍ ماليةٍ أو بمبادلتهم مع أسرى لدى الإدارة الذاتية؟

وفق تقديراتنا، ومن خلال متابعتنا لقضية المخطوفين الآشوريين لدى داعش، وتواصلنا مع الناجين منهم ومع النازحين، يبلغ عدد المخطوفين نحو ٢٠٠ شخص، معظمهم من النساء والأطفال والشيوخ، نقلوا في اليوم الأوّل إلى قريةٍ تلّ المسامير التابعة لمنطقة جبل عبد العزيز (جنوب شرق تل تمر)، حيث مقرّات وتحصينات داعش، وتمّ نقلهم في اليوم الثاني إلى مدينة الشدّادي (جنوب محافظة الحسكة نحو ٥٠ كم) حيث معسكرات ومقرّات التنظيم أيضاً.

حتى تاريخه، لم يعلن التنظيم عن أية شروطٍ سياسيةٍ أو دفع فديةٍ لقاء الإفراج عن المختطفين. ولهذا ثمة قلقٌ كبيرٌ على مصيرهم وحياتهم، خاصةً أن للتنظيم سوابق خطيرةً في تصفية وقتل وذبح الأسرى لديه، ولا سيّما إذا كانوا مسيحيين ومن غير المسلمين.

وهنا أناشد المجتمع الدوليّ التدخل سريعاً لإنقاذ حياة هؤلاء الآشوريين المختطفين قبل فوات الأوان.

ماذا عن الشأن الإنسانيّ للنازحين الآشوريين، ممن فرّوا من قراهم جرّاء اشتداد المعارك؟

الوضع الإنسانيّ مقبول. فقد تمّ إيواء جميع النازحين من قبل الأهالي، بمعونة الهيئات والمنظمات الأهلية والمدنية، إضافةً إلى تدخل الكنسية في مدينتي الحسكة والقامشلي. يبلغ عدد العوائل النازحة حوالي ألف عائلة. وقد تمّ تأمين السكن للجميع، وتوفير بقية الحاجات الإغاثية من طعامٍ ومأكلٍ وملبس.

هل تقتصر حاجات هؤلاء النازحين على تأمين المكان والطعام، أم هناك حاجاتٌ ضروريةٌ ملحّةٌ أكثر؟

برأيي يبدو أن نزوح هؤلاء سيطول، وقد يتضاعف العدد مع استمرار المعارك في ريف الحسكة وتل تمر، فالمطلوب مضاعفة الجهود لتأمين ما يلزم للنازحين. وقد ناشدت المنظماتُ الآشورية السريانية والمسيحية في منطقة الجزيرة الجاليات الآشورية السريانية في دول الشتات للقيام بحملة لجمع تبرّعات عاجلة لمساعدة النازحين. هذا من ناحية، ومن ناحيةٍ ثانية يجب التأكيد على أن قضية الآشوريين يجب أن لا تقتصر على النواحي الإنسانية، فهي لا تنتهي بتوفير كيس سكّرٍ أو رزٍّ أو طحين!!

إن وجود الآشوريين بات مهدّداً إذا تُركوا من غير حمايةٍ وطنية، ولا من سندٍ إقليميٍّ أو دوليٍّ لهم، ولا قدرة لهم على توفير الحماية الذاتية لأنفسهم. إنهم يواجهون خطر إرهاب داعش. لهذا نطالب المجتمع الدوليّ بضرورة توفير ملاذٍ آمنٍ لهم داخل سوريا، وحمايتهم كما فعل لأكراد العراق سنة ١٩٩١.

هل باتت الأقلية السريانية الآشورية واحدةً من ضحايا حروب تنظيم (الدولة) في المنطقة؟ كيف يبدو لك المشهد؟

بكلّ تأكيدٍ المشهد أليمٌ وقاتمٌ جداً. فالآشوريون خصوصاً، والأقليات عموماً، وقعوا ضحية صراعات وحروب الآخرين على السلطة وعلى من يحكم المنطقة، خاصّةً الصراع (السنيّ-الشيعيّ) في سوريا والعراق والتدخلات الإقليمية والدولية في هذه الصراعات، والأهمّ تنامي دور التنظيمات الإسلامية المتطرّفة والإرهابية في هذه الصراعات، مثل داعش والنصرة والقاعدة، مما زاد الوضع تعقيداً وخطراً على مستقبل ووجود المسيحيين والإيزيديين والأقليات في المنطقة.

ومن المتوقّع أن يتفاقم وضع الآشوريين السريان، والمسيحيين عموماً، والإيزيديين، مع احتمالية تفجّر صراعٍ (عربيٍّ- كرديٍّ) في العراق وسوريا على خلفية ما يجري في المنطقة، مترافقةً مع صفقاتٍ سياسيةٍ إقليميةٍ ودوليةٍ على حساب شعوب المنطقة. كما في كلّ الحروب السابقة، وقع الآشوريون ومسيحيو المشرق، وهم السكان الأصليون لهذا المشرق، ضحيّة حروب الغير.

هل يشعر المسيحيون أنهم الحلقة الأضعف في المجتمع السوريّ؟

ما يخشاه المسيحيون السوريون ليس سقوط النظام ورحيل بشار، كما يظنّ ويعتقد البعض، وإنما سقوط (الدولة السورية) التي شكلت عبر تاريخها الطويل ملاذاً آمناً لهم ولجميع الأقليات. فرغم تعدادهم الجيد

نسبياً (نحو ١٠ في المائة من نسبة السكان) ثمّة شعورٌ مسيحيٌّ عامٌّ بأنهم الحلقة الأضعف في المجتمع السوريّ. وخلافاً لمعظم الأقليات السورية الأخرى، المسيحيون أقليةٌ غير مسلحة، أي لا (ميليشيات مسلحةً) لهم لتقوم بدور الحماية الذاتية إذا انفلت الوضع الأمنيّ أكثر في البلاد. إضافةً إلى وجود شعورٍ لدى المسيحيين بأنه لو سقط النظام لن يكون وضعهم أفضل مما كان عليه خلال حكم الاستبداد. فالنظام الجديد سيستخدمهم لتجميل صورته لا أكثر، ومهما جرى لن يسمح لهم بالمشاركة في الحكم في سوريا ما بعد الأسد.

وتسعى دولٌ عربيةٌ عدّةٌ إلى حماية السنّة، وتقوم إيران بالمستحيل للحفاظ على وجود العلويين والشيعة، بينما تركيا مستعدةٌ للتدخل لحماية التركمان، والأكراد يعتمدون على مسعود البرزاني، أما المسيحيون فليس لديهم أيّ حليفٍ إقليميٍّ أو دوليٍّ يدعم استمرار وجودهم كبقية مكوّنات المجتمع السوريّ. فالمسيحيون قد تُركوا من غير حليفٍ أو حصانةٍ، مما عزّز مخاوفهم، لا سيما بعد التداعيات الخطيرة للأزمة السورية.

هل الأقليات في الشرق الأوسط مهدّدةٌ بالانقراض؟

جميع الأقليات وجودها مهدّدٌ في هذا المشرق الذي دخل في حروبٍ أهليةٍ وداخليةٍ مفتوحةٍ وطويلة، ما لم تستقرّ هذه الدول وتنتقل إلى دولةٍ مدنيةٍ ديمقراطيةٍ تحقّق الأمن والاستقرار والعدالة لمواطنيها. وحصول هذا مستبعدٌ في ضوء الأوضاع الراهنة. لهذا فالمطلوب والمنتظر هو توفير الحماية الدولية لهم وفي الوقت المناسب، وإلا سنرى شرقاً من غير مسيحيين ومن غير إيزيديين، لأنهم سيبحثون عن أوطانٍ بديلةٍ توفّر لهم الأمان والاستقرار والمستقبل لأجيالهم. والوجهة لهؤلاء هي أوربا وأمريكا التي بدأت تقدّم لهم التسهيلات المطلوبة في اللجوء والإقامة.

أرقامٌ حول السوريين في تركيا

إعداد: كمال سروجي

مؤخراً، أصدرت مؤسسة الدراسات الاقتصادية والاجتماعية التركية (TESEVE)، بالتعاون مع مركز دراسات الشرق الأوسط (ORSAM)، دراسةً حول وضع السوريين في تركيا، اعتمدت على مقابلاتٍ مع سوريين وأتراك من جميع فئات المجتمع، ومع منظمات مجتمعٍ مدنيٍ معنيةٍ بالشأن السوريّ.

وخلصت الدراسة إلى أنّ غلاء أجور البيوت، وتعدّد الزوجات، والعمل بدون إذن عملٍ رسميٍ، هي أبرز المشاكل التي تواجه السوريين في تركيا.

كما قالت الدراسة إنّ ٨٥٪ من العدد الإجماليّ، الذي يقارب المليونين، يعيشون خارج المخيمات (حسب أرقامٍ غير رسميةٍ)، وإن الحكومة التركية أنفقت ما يقارب ٤,٥ مليار دولارٍ على السوريين منذ بداية الأزمة الإنسانية.

وأحصت الدراسة دخول ٥٠٠ ألف سوريٍ إلى المشافي التركية، وسجّلت إجراء عملياتٍ جراحيةٍ لـ٢٠٠ ألف سوريٍ، إضافةً إلى تسجيل ٣٥ ألف ولادة.

وبلغ عدد الحالات القضائية التي تورّط فيها سوريون في مدينة أضنة ٤٠ حالةً حتى نهاية ٢٠١٤. وسجّلت مدينتا غازي عينتاب وكلّس أعلى نسبة تضخّمٍ اقتصاديٍ بالمقارنة مع المدن الأخرى، إذ بلغت ٨,٥١٪ في المدينتين، بينما كان متوسّط التضخّم في بقية المدن التركية ٧,٤٪ خلال العام ٢٠١٣.

كما لاحظت الدراسة أنّ أغلب المستثمرين السوريين يفضّلون الاستثمار في مدينة غازي عينتاب، حيث بلغ عدد الشركات المسجّلة ٢٠٩، في حين كان ٦٠ شركةً قبل تأزّم الصراع في سوريا.

كما خلصت الدراسة إلى أن الكثير من الأثرياء السوريين توجّهوا إلى مدينة مرسين الساحلية، التي وصل عدد الشركات فيها، مع بداية العام ٢٠١٤، إلى ٢٧٩ شركةً، في حين كانت هناك ٢٥ شركةً فقط تعود لسوريين في المدينة في العام ٢٠٠٩.

وانخفض حجم صادرات إقليم هاتاي إلى سوريا من ١١٨ مليون دولارٍ في العام ٢٠١٠ إلى ٦٥ مليوناً في العام ٢٠١٢.

ولاحظت الدراسة أنّ أجور البيوت ارتفعت بمعدل ٢٠٠-٢٥٠ ليرةً تركيةً (٩٠-١١٠ دولارات) في مدينة عثمانية.

وفي وقتٍ سابقٍ كشفت دراسةٌ أجرتها إدارة الكوارث والطوارئ التركية (آفاد) أنّ واحدةً من كلّ ثلاث نساءٍ لجأن إلى تركيا فقدت أحد أقاربها خلال الصراع في سوريا.

وأوضحت الدراسة أن غالبية السوريين في تركيا هم من النساء. وأنّ أعمار أكثر من نصفهنّ تتراوح بين ١٩-٥٤ عاماً. وليس لديهنّ عمل، وبالتالي لا يستطعن كسب رزقهنّ بأنفسهنّ. كما كشفت الدراسة أنّ ٦٤٪ من المشاركات في الاستطلاع، البالغ عددهنّ ٢٧٠٠، أي ١٥٠٠ منهنّ، يسكنّ في المخيمات. وهنّ أمياتٌ. كما أوضحت أنهنّ يشعرن بالقلق حيال المستقبل، ويطالبن بالدخول في برامج تعليميةٍ وعلاجيةٍ ووقايةٍ نفسيةٍ وبرامج لتحسين البيئة الاجتماعية. وذكرت النساء أن غالبية أطفالهنّ يعانون من مشاكل في النوم.

تركيا تغلق المعابر الحدودية مع سوريا

نبال أحمد

أصدرت الحكومة التركية قراراً بإغلاق المعابر الحدودية مع سوريا، مع السماح بالعودة إليها، واستمرار الحركة التجارية والحالات الإنسانية. تزامناً مع ذلك شهدت المعابر غير الرسمية (التيل) تدقيقاً أمنياً غير مسبوقٍ بالقرب من معبري باب السلامة والهوى.

يقول الناشط أحمد الحلبي لـ«صوَر»: «لاحظت تدقيقاً غير مسبوقٍ أثناء خروجي من معبرٍ غير نظاميٍّ بالقرب من إعزاز. كان الدرك التركيّ يدقّق كثيراً في الوجوه والأوراق الرسمية للتأكد من أن السوريين الخارجين هم من المدنيين. كنا ننتظر ساعةً أو ساعتين للعبور، وهذه المرّة بقيت ٥ ساعاتٍ بسبب شدّة الازدحام».

وكانت مصادر داخل جهاز الاستخبارات الوطنيّ التركيّ قد ذكرت أنّه تمّ الكشف عن خطّةٍ يعدّها النظام السوريّ تهدف إلى إشعال أزمةٍ كبيرةٍ داخل تركيا، عن طريق استخدام مجموعةٍ من الأشخاص المدرّبين بشكلٍ خاصٍّ، حسب ما ذكرت صحيفة صباح التركية اليومية. وكانت قيادات في الجيش التركيّ وجهاز الاستخبارات الوطنيّ قد عقدت اجتماعاً في مبنى وزارة الداخلية بالعاصمة أنقرة، تمّت فيه دراسة التدابير الدقيقة من أجل تفادي التهديد، ثم رفعت المقترحات إلى مكتب الرئيس «رجب طيب أردوغان» حيث تم نقاشها. وبناءً على ذلك اتخذ مجلس الوزراء قراراً برفع الجاهزية الأمنية على الحدود، إضافةً إلى إرسال تعزيزاتٍ أمنية، حسب الصحيفة ذاتها.

وتعليقاً على الموضوع ذكر رئيس الدائرة السياسية للجبهة الشامية (كبرى الفصائل العسكرية المعارضة شمال سوريا)، زكريا ملاحفجي، على صفحته على موقع فيس بوك: «إن الأسباب الأمنية دفعت حكومة أنقرة لإغلاق المعابر الحدودية». وأضاف: «الإغلاق سيكون بشكلٍ مؤقت»، مرجّحاً «أن يتم فتحها بعد شهرين على أكثر تقدير».

يقول الصحفي عقيل حسين لمجلة «صوَر»: «رغم عدم إبداء الجانب التركيّ لأيّ أسبابٍ واضحة، إلا أنني أعتقد أن السبب في إغلاقٍ المعابر سياسيٌّ، خاصّةً إذا ما قرأناه في سياق التطوّرات والمتغيّرات التي سبقته فيما يخصّ تعامل الجانب التركيّ مع المسافرين السوريين، إذ لوحظ مؤخراً تدقيقٌ شديدٌ على الجوازات، فقد تمّت مصادرة الكثير منها واعتقال بعض حامليها بداعي أنها مـزوّرة، على الرغم من قبولها في السابق».

ويضيف حسين: «هذا التغيّر أعقبه، كما هو معلومٌ، قرارٌ رسميٌّ بإعفاء السوريّ من غرامة تجاوز مدّة الثلاثة أشهر في إقامته، حتى وإن كانت بشكلٍ متقطّعٍ، على الأراضي التركية».

ومن ناحية الانعكاسات على الجيش الحرّ يقول حسين: «لا أتوقع انعكاساتٍ لهذا القرار على الجيش الحرّ، طالما أن القرار لم يشمل الحالات الإنسانية ولا المعابر التجارية، وهما الأهمّ بالنسبة إلى الثوّار. ومن الناحية العسكرية ليست لديّ معلوماتٌ حول أيّ تغيرٍ على هذا الصعيد».

ونقل شهود عيانٍ لمجلة «صوَر» أن السلطات التركية كثّفت من وجودها العسكريّ على طول الحدود مع سوريا، إذ شوهدت المدرّعات والآليات الثقيلة على طول الحدود.

ويعتقد بعض النشطاء السوريين أن القرار جاء لدفع فصائل المعارضة المسلحة إلى تسليم إدارة المعبر للائتلاف الوطنيّ، إضافةً إلى مخاوف أمنيةٍ تركيةٍ من حدوث أعمال شغبٍ خلال الانتخابات التركية المقبلة.

يُذكر أن المنطقة الحدودية التركيّة مع سوريا شهدت عدّة انفجاراتٍ، أبرزها انفجاران عنيفان شهدتهما مدينة الريحانية في ولاية هاتاي خلال أيار من العام ٢٠١٣، راح ضحيتهما العشرات من المدنيين بين قتيلٍ وجريح.

في الذكرى الرابعة للأزمة السورية، أرقامٌ وواقعٌ صادم

إعداد: كامل حسن

بمناسبة الذكرى الرابعة لثورة الشعب السوريّ، أطلقت المفوّضية السامية لشؤون اللاجئين تقريراً حول الوضع الإنسانيّ في سوريا، ورد فيه: «يعيش ملايين اللاجئين المتواجدين في البلدان المجاورة والنازحين داخل سوريا في ظروفٍ يرثى لها، وهم سيواجهون مستقبلاً أكثر بؤساً من دون توفير المزيد من الدعم الدوليّ».

وأضاف تقرير المفوّضية: «في ظلّ غياب أيّ أفقٍ لحلٍّ سياسيٍّ، لا يرى أغلب اللاجئين، والبالغ عددهم في دول الجوار ٣,٩ مليون سوريٍّ، أيّ احتمالٍ للعودة إلى بلدهم في المستقبل القريب، كما أنّ فرصتهم ضئيلةٌ جداً في بدء حياتهم من جديدٍ في المنفى».

وأشار التقرير إلى أن أكثر من نصف اللاجئين السوريين في لبنان يعيشون في مناطق غير آمنة، مقارنةً بثلثهم في العام الماضي. كما أجرت المفوّضية دراساتٍ حول أربعين ألف عائلةٍ سوريةٍ في الأردن، تبيّن أن ثلثها يعيش تحت خطّ الفقر المدقع.

وبهذه المناسبة قال المفوّض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، أنطونيو غوتيريس: «بعد سنواتٍ في المنفى، يستنفذ اللاجئون مدّخراتهم ويلجأ عددٌ متزايدٌ منهم إلى التسوّل وإلى الجنس من أجل البقاء وإلى عمالة الأطفال. وتعيش العائلات من الطبقة الوسطى التي لديها أطفالٌ بصعوبةٍ في الشوارع».

وذكر غوتيريس أنه «يتوجّب أن تحرّك الأزمة الإنسانية السورية، التي هي الأسوأ في عصرنا، موجةً كبيرة من الدعم، إلا أن المساعدات تتضاءل وتقلّ. في ظلّ نقص التمويل للنداءات الإنسانية، ليس هناك ما يكفي من المساعدات لتلبية الاحتياجات الواسعة، وما من دعم إنمائيٍّ كافٍ للبلدان المضيفة الغارقة تحت الضغوط التي يزيدها ارتفاع أعداد اللاجئين».

كما قال المفوّض السامي إنّ «تركيا باتت أكبر بلدٍ مضيفٍ للسوريين في العالم، وأنفقت أكثر من ٦ مليار دولارٍ أمريكيٍّ كمساعداتٍ مباشرةٍ للاجئين السوريين».

وفي سياقٍ آخر، أدّى تصاعد المخاوف الأمنية إلى فرض عددٍ من دول الجوار، خلال الأشهر القليلة الماضية، إجراءاتٍ لوقف تدفّق اللاجئين السوريين، من خلال وضع أنظمة جديدة لإدارة المعابر الحدودية، إضافةً إلى فرض شروطٍ أكثر صرامةً لتمديد إقامة اللاجئين السوريين.

سوريون يفرّون إلى أوروبا

نتيجة فقدان الأمل، يحاول آلاف السوريين الوصول إلى أوربا، مجازفين بحياتهم باستخدام طرقٍ غير شرعيةٍ في البرّ والبحر، بعد أن يدفعوا كلّ مدّخراتهم للمهرّبين. وفشل الكثير منهم في الوصول، كما أنهم فقدوا جميع مدّخراتهم. وفي حال نجاحهم فإنهم يواجهون عداءً متزايداً، إذ يُنظر إليهم على أنهم سببٌ أساسيٌّ للمخاوف الأمنية، وسط جوٍّ متزايدٍ من الهلع والخوف.

وعن هذا الموضوع قال غوتيريس في التقرير: «يعتبر اللاجئون كبش فداء لمشاكل كثيرة، بدءاً بالإرهاب ووصولاً إلى المصاعب الاقتصادية. ويُنظر إليهم على أنهم يشكلون تهديداً لحياة المجتمعات المضيفة لهم. ولكن علينا أن نتذكر أن التهديد الأساسيّ هو ليس من اللاجئين، لكنه موجّهٌ ضدّهم».

الوضع داخل سوريا

يقول التقرير إن «الوضع داخل سوريا يتدهور بسرعة»، وإنّ «أكثر من ١٢ مليون شخصٍ بحاجةٍ للمساعدة للبقاء على قيد الحياة، واضطرّ حوالي ٨ ملايين شخصٍ إلى ترك منازلهم ليقتسموا غرفاً مكتظةً مع عائلاتٍ أخرى أو ليقيموا في مبانٍ مهجورة، حيث تشير تقديرات إلى أنّ هناك ٤,٨ مليون سوريٍّ داخل البلاد يعيشون في أماكن يصعب الوصول إليها».

ملايين الأطفال بدون مدارس

ذكّر التقرير بأن ملايين الأطفال السوريين يعانون من صدماتٍ نفسيةٍ ومشاكل صحية، كما أن ربع مدارس سوريا تضرّر وتعرّض للدمار أو تمّ استخدامه كمأوى، إضافةً إلى توقف أكثر من نصف مشافي سوريا عن العمل.

وأضاف أن ما يزيد عن ٢,٤ مليون طفلٍ داخل سوريا هم الآن بدون مدارس، وأن نحو نصف الأطفال اللاجئين لا يحصلون على التعليم في دول اللجوء. وفي لبنان، حيث يفوق عدد الأطفال في سنّ المدرسة القدرة الاستيعابية لكافة مدارس البلد، ٢٠٪ فقط منهم يرتادون المدارس.

وفي السياق ذاته حذّر غوتيريس قائلاً: «ليس أمامنا سوى فرصة ضئيلة للتدخّل، إذ إن خطورة تحوّل هذا الجيل إلى جيلٍ ضائعٍ أصبحت كبيرة. ولن يؤدّي ترك اللاجئين يستسلمون لليأس سوى لتعريضهم للمزيد من المعاناة، والاستغلال والاعتداء الخطير».

السوريون أكبر مجموعة لاجئة في العالم

يعدّ اللاجئون السوريون أكبر مجموعةٍ لاجئة تحت مسؤولية المفوّضية. ومع نهاية العام ٢٠١٤ لم تحصل المفوّضية سوى على ٥٤٪ من التمويل

المطلوب لمساعدة اللاجئين خارج سوريا، أما في الداخل فقد حصلت المنظمات الإنسانية على أقلّ نسبةٍ من التمويل، حسب تقديرات المفوّضية.

وكانت الأمم المتحدة قد أطلقت، في كانون الأوّل الفائت، نداء المساعدة الأكبر في تاريخها، للحصول على ٨,٤ مليار دولارٍ، من أجل تغطية الاحتياجات الأساسية للسوريين، إضافةً إلى مساعدة المجتمعات المضيفة. وتأمل المفوّضية أن يتمّ تقديم تعهداتٍ مهمّةٍ في مؤتمر التمويل المزمع عقده في الكويت في ٣١ آذار الجاري.

وحذّر المفوّض السامي من أن «ترك المجتمعات المضيفة لإدارة الوضع بمفردها قد يؤدّي إلى زعزعة الاستقرار الإقليميّ في المنطقة، وإلى المزيد من المخاوف الأمنية في أماكن أخرى من العالم».

برنامج الأغذية العالميّ: ١٠ حقائق عن الجوع في سوريا

١- نزح ولجأ أكثر من ١١ مليون سوريٍّ من منازلهم إلى مناطق أخرى من سوريا وإلى دول الجوار.

٢- دولارٌ واحدٌ (ما يعادل ثمن فنجان قهوة) هو ما يحتاجه برنامج الأغذية العالميّ لإطعام أسرةٍ سوريةٍ نازحةٍ ليوم واحد.

٣- زادت الاحتياجات الإنسانية ١٢ ضعفاً منذ بدايتها في ٢٠١١.

٤- قبل ٢٠١١ كانت سوريا ذات دخلٍ متوسّطٍ، اليوم يعيش أكثر من ٥٠٪ من السوريين تحت خطّ الفقر.

٥- قدّم برنامج الغذاء العالميّ الدعم الغذائيّ لنحو ٦ مليون سوريٍّ من خلال الحصص الغذائية والقسائم التموينية.

٦- منذ بداية الأزمة الإنسانية السورية قدّم البرنامج أكثر من مليوني طنٍّ متريٍّ من المواد الغذائية لإنقاذ حياة الأسر السورية المتنقلة.

٧- ضخّ البرنامج أكثر من مليار دولارٍ في اقتصاديات دول الجوار كمساعداتٍ غذائيةٍ للسوريين.

٨- أدّت موجة الجفاف خلال العام ٢٠١٤ إلى انخفاض الحصاد الوطنيّ السوريّ بنحو ٣٠٪ مقارنةً بالعامين السابقين.

٩- يعتبر الخبز هو السلعة الأساسية في النظام الغذائيّ السوريّ، وتضرّرت ٥٠٪ من المخابز العامة في سوريا، ما أدّى إلى ارتفاع أسعار الخبز إلى ٣٠٠٪ وسطياً، وإلى نحو ١٠٠٠٪ في الأماكن الأكثر تضرّراً.

١٠- يقدّم البرنامج حصصاً غذائية لـ٢٤٠ ألف طفلٍ سوريٍّ هذا العام، من أجل مكافحة سوء التغذية ونقص المغذّيات الأساسية.

التنظيم والنظام يحاصران دير الزور ومطالب بإبعاد المدنيّين عن الحرب

أحمد العلي

يمرّ الجزء الخاضع لسيطرة النظام من مدينة دير الـزور بظروفٍ إنسانيةٍ صعبةٍ، وسط حصارٍ خانقٍ يفرضه تنظيم الدولة الإسلامية. وتعيش هذه الأحياء من المدينة في عزلةٍ شبه تامةٍ في ظلّ انعدام الاتصالات، نتيجةً إقدام التنظيم على قطع خدمة الإنترنيت عن المدينة، بعد ضرب الكبل الضوئيّ في منطقة «الشولا» بريف المحافظة، ما أدّى إلى عزل المدينة عن باقي أجزاء سوريا والعالم، وسط انقطاع شبه مستمرٍّ في الاتصالات الأرضية والهواتف النقالة.

يقول محمّد المحمّد، وهو أحد أبناء المنطقة، لـ«صـوَر»: «أرسـلـت مديرية الاتصالات التابعة للنظام ورشةً لصيانة الكبل الضوئيّ، ولكن تنظيم الدولة قام بمصادرة سياراتهم واعتقلهم لمدة ٢٤ ساعةً، ثم أجبرهم على العودة سيراً على الأقدام لمسافة ٣٠ كم».

ويضيف المحمّد: «نتج عن ذلك توقف جميع أشكال الاتصالات مع سوريا، وكـأنّ أهالي المدينة يعيشون في جزيرةٍ معزولةٍ عن العالم. ونتيجة توقف الإنترنت عُزلت المديريات الحكومية، كدائرة النفوس والخدمات الفنية، كما توقفت رواتـب الكثير من الموظفين، وهي مصدر العيش الوحيد لهم، بسبب عدم وصول أوامر الصرف من دمشق، ما أوقع الكثير منهم في ضائقةٍ ماديةٍ مضاعفةٍ يعانون منها منذ أكثر من عامٍ بسبب غلاء الأسعار».

تزامناً مع الحصار المفروض، قام التنظيم بإغلاق جميع الطرقات البرّية والمعابر النهرية الواصلة بين الجزء الواقع تحت سيطرة النظام والجزء الواقع تحت سيطرة داعش، ما أدّى إلى منع دخول أو خروج أيّ شخصٍ من الجزء الواقع تحت سيطرة النظام. وأدّت هذه السياسة إلى منع دخول المواد الغذائية والمحروقات من الريف إلى المدينة، ما نتج عنه ارتفاعٌ غير مسبوقٍ في الأسعار. كما زاد احتكار تجار الأزمات للموادّ من تفاقم الوضع الإنسانيّ.

يقول أحمد عروق، وهو أحد سكان المدينة، لمجلة «صوَر»: «لديّ خمسة أولادٍ، أكبرهم عمره ١٤ عاماً. لتر المازوت وصل إلى حوالي ٥٠٠ ليرةٍ، ولم أقبض راتبي هذا الشهر. كيف أستطيع في هذه الظروف تأمين التدفئة لأطفالي الصغار؟ حتى الطحين من أجل تحضير الخبز في المدينة أصبح مفقوداً».

ويضيف: «يبلغ والدي الخامسة والسبعين من العمر، ويعاني من مرض ارتفاع ضغط الدم والسكري، والأدوية شبه مفقودةٍ. يضطرّ الأطباء إلى تغيير نوع الدواء عدّة مرّاتٍ خلال شهرٍ واحدٍ نتيجة قلّة الدواء».

حملةٌ إلكترونيةٌ لإيصال صوت المدينة

أطلق نشطاء على شبكة الإنترنت حملةً بعنوان «ارفعوا الحصار عن دير الـزور»، بهدف تسليط الضوء على معاناة حوالي ٤٠٠ ألف مدنيٍّ يسكنون الأحياء الخاضعة لسيطرة النظام.

وقـال القائمون على الحملة في دعوتهم: «دخل حصار المناطق الواقعة تحت سيطرة النظام في دير الزور يومه الـ٤٤، واستمرّ معه تنظيم الدولة في منع وصول الغذاء والدواء إلى نحو ٤٠٠ ألف مدنيٍّ أغلبهم من أبناء المحافظة النازحين. يأتي ذلك في الوقت الذي لم يتوان فيه النظام عن توفير كلّ المستلزمات المعيشية لقوّاته المتواجدة في تلك المناطق، عبر مخزونه الاستراتيجيّ أو مطاره العسكري، ليبقى المدنيّ وقوداً لحربٍ بين طرفين لم يتردّدا

في قتله أو حصاره وتجويعه».

وتهدف الحملة، التي دعت إليها مجموعةٌ من الناشطين والإعلاميين والحقوقيين، إلى إبعاد المدنيين عن دائرة الحرب في المدينة والتجاذبات والتحالفات السياسية، وعدم استخدامهم كورقة ضغطٍ سياسيةٍ أو دروعاً بشرية.

يقول عمران الفراتيّ، الناشط في الحملة، لـ«صوَر»: «يحاصر التنظيم حيّي الجورة والقصور الخاضعين لسيطرة النظام، في حين يحاصر النظام مدن وقرى دير الزور الأخرى، ويمنع وصول المواد الغذائية والأدوية إليها».

ويعقب: «باختصار، حصار غوطة دمشق يتكرّر في دير الزور، وأبطاله النظام وداعش. النظام يتهم المدنيين بأنهم إرهابيون، والتنظيم يتهمنا بأننا مرتدّون».

شبابٌ يُدفعون إلى أحضان الدفاع الوطنيّ

يضطرّ شباب المدينة، بسبب قلّة فرص العمل، إلى التطوّع في جيش الدفاع الوطنيّ والقتال إلى جانب النظام ضدّ تنظيم الدولة الإسلامية (داعش).

يقول الشاب الثلاثينيّ (محمد.ع) لمجلة «صوَر»: «بعد سرقة سيارة التكسي التي كنت أعيش منها، على يد عناصر من فرع المخابرات الجوّية، عرض عليّ أصدقائي أن أذهب وأتطوّع مع جيش الدفاع الوطنيّ. ولكني رفضت الفكرة، فكيف أعمل مع من سرق سيارتي وقطع مصدر عيشي؟».

ويضطرّ الكثير من الشباب، ممن هم في سنّ الاحتياط، إلى التطوّع مع جيش الدفاع الوطنيّ، أو الشبيّحة، بدلاً من الالتحاق بالجيش في مناطق أخرى من سوريا.

يقول الناشط عمران الديريّ لمجلة «صور»: «يضطرّ الكثير من الشباب إلى هذه الخطوة، لأنهم يعتبرونها أقلّ الضررين. فعندما يلتحق الشابّ المطلوب لخدمة الاحتياط بالجيش النظاميّ يتمّ نقله إلى جبهاتٍ أخرى، ربما في حلب أو درعا أو دمشق، بينما مع جيش الدفاع الوطنيّ يبقى ضمن المدينة، يداوم على حواجز النظام، أو على جبهات القتال ضدّ داعش».

ويضيف: «بعض هؤلاء الشباب يفضّلون جيش الدفاع الوطنيّ لأنهم يحاربون داعش بدلاً من مقاتلة الثوّار في مناطق أخرى، مبرّرين تصرّفهم بأنّ داعش تحارب الثورة».

ويكمل الفراتيّ حديثه: «يحصل من يتطوّع مع الشبّيحة على امتيازاتٍ من قبل محافظ دير الـزور، فللعناصر أولويةٌ في الحصول على مساعدات الأمم المتحدة الموزّعة من قبل الهلال الأحمر، كما لهم أولويةٌ في الحصول على المحروقات التي تصل إلى المحافظة».

ويتابع قائلاً: «في ظلّ الحصار الخانق الذي تعيشه المحافظة أتوقع أن يتضاعف عدد الشباب المتطوّعين معهم. ولا نستطيع فعل أيّ شيءٍ، فالجوع كافرٌ يدفع الإنسان إلى أيّ عملٍ لتأمين قوته اليوميّ».

على الضفّة الأخرى

يعيش عشرات الألوف من المدنيين، على الضفة الأخرى من المدينة، تحت سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية، في ظروفٍ ليست أقلّ صعوبةً من ظروف مناطق النظام، وخصوصاً بعد إغلاق المطابخ والجمعيات الخيرية التي كانت تؤمّن لهم الطعام اليوميّ. وقد أمضت الكثير من هذه العائلات شتاءها في بيوتٍ مدمّرةٍ نتيجة قصف قوّات النظام وطيرانه على أحياء الجورة والصناعة، دون وسائل تدفئةٍ سوى بعض الأخشاب التي يجمعونها من مكبّات القمامة.

يقول أحد الناشطين في حيّ الجورة، رفض ذكر اسمه للضرورات الأمنية: «حتى المنظمات التي افتتحت مراكز طبيةً لعلاج المدنيين أغلقها التنظيم بحجة تعاملها مع بلاد الغرب الكافرة».

ويضيف: «قام التنظيم، منذ الأيام الأولى لسيطرته على المنطقة، بفرض سياسةٍ أمنيةٍ، عن طريق قطع رؤوس المعارضين وكلّ من تثبت علاقته مع الجيش الحرّ. كما قام بمنع التدخين وإغلاق المدارس بحجّة تدريسها لمناهج كافرة. كلّ ذلك وسط شبه انعدامٍ في الكهرباء والمياه الصالحة للشرب».

ويعلّق الناشط المذكور: «الحياة صعبةٌ جداً وشبه مستحيلة، ولكن الكثير من السكان لا يملكون المال للسفر والعيش في تركيا أو دول الجوار. يبدو أن تنظيم الدولة يعوّض فشله بصبّ جام غضبه على المدنيين، فالتنظيم فشل في الفترة الماضية في السيطرة على مطار دير الزور العسكريّ، وعلى الفوج ١٣٧ دفاع جويّ بريف المحافظة الغربيّ، وتكبّد الكثير من الخسائر، ما أدّى إلى تفريغ غضبه في المدنيين، إذ طال الجلد أيّ شخصٍ يدخّن سيجارةً أو يخالف تعاليم الدين حسب شريعتهم».

عدسة: فؤاد حلاق - مار إلياس

عدسة: زارا حسن - حلب

عدسة: محمد أبو قاسم - الغوطة الشرقية

عدسة: عمر خليل - مخيم عابدين - ريف حماة

الدفاع المدني في سوريا
أبطال يعملون بلا حقوق أو امتيازات

الدفاع المدني في إدلب ودرعا.. صعوبات ومحاولات لتطوير العمل

رنا خليل

بين غياب الرواتب والتعاون الأهلي
الدفاع المدني يواصل عمله في حلب

سامي الحلبي

الدفاع المدني في إدلب ودرعا: صعوبات ومحاولات لتطوير العمل

رنا خليل

تعمل فرق الدفاع المدني في المناطق الواقعة تحت سيطرة المعارضة بمنهجية مختلفة عن الفرق الأخرى وتقاليدها في دول الجوار والعالم، فأغلب هذه الفرق يعمل في ظروف طبيعية ويستجيب للكارثة فور وقوعها، أما في سوريا فإن حالة فقدان الأمن هي الصفة الملازمة للعمل، فكثيراً ما تسقط قذائف النظام وبراميله أثناء قيام رجال الدفاع المدني بانتشال جثث الضحايا ليسقطوا هم أيضاً قتلى فوق جثث من ينقذونهم. ومنذ انطلاقة عملهم تطوروا من جهود فردية تعاونية بين أهالي المدن والقرى في المناطق الثائرة ضدّ نظام الأسد، ليصبحوا مؤسسة لها تنظيمها الإداري والعملي، رغم قلّة الامكانيات والأدوات.

بالتوازي مع ذلك يجهد العناصر في تطوير أنفسهم وابتكار أدوات للتدريب خصوصاً أن التدريبات التي تلقوها في تركيا تتمحور حول الكوارث البيئية والطبيعية في ظروف السلم وليس في حال كحال سوريا، حيث يتواصل قصف قوات النظام بشكل يومي.

محاولات لتطوير الذات

نتيجة لصعوبة الوصول لتركيا وخصوصاً من ريف دمشق ودرعا، لجأ القائمون على المؤسسة إلى نقل التدريبات لداخل سوريا، كما قام مؤخراً الدفاع المدني بحلب وإدلب بذات الخطوة، رغم سهولة السفر عليهم.

يقول أبو صلاح، أحد القائمين على هيئة الدفاع المدني بدرعا لمجلة «صور»: «قمنا بنقل التدريبات إلى داخل سوريا، نتيجة صعوبة وصول المتدربين إلى تركيا بسبب عدم امتلاك العناصر لجوازات سفر، كما أن بعضهم لا يملك حتى الهوية الشخصية، لأن الكثير منهم هم من المنشقين عن النظام، إضافة لصعوبة تأمين أماكن للنوم للعناصر بسبب ارتفاع تكاليفها».

ويضيف: «نسعى لضم المنشقين عن النظام بسبب خبرتهم الواسعة في أعمال الإنقاذ، أضافة للاستفادة من خبراتهم في تدريب العناصر الجديدة».

ويتابع كلامه قائلاً: «انتقلت الفرق من العشوائية والفوضوية في العمل إلى التأهيل والتدريب والتنظيم والمؤسساتية، حيث تقوم الإدارة بمتابعة وتقييم عمل العناصر بشكل دائم عن طريق كوادر مختصة، ويخضع أصحاب المستوى الضعيف لدورات إضافية للوصول بهم إلى أفضل الإمكانيات».

يقول أحد القائمين على التدريب بمحافظة إدلب: «أقمنا ٢٠ دورة تدريبية خلال عام ونصف، ولا نزال نواجه صعوبات في إكمال الدورات، نتيجة نقص التمويل وقلّة الأدوات».

ويضيف: «هذه الظروف لا تعني وقوفنا عاجزين، بل نحاول التأقلم مع الأدوات المتوفرة بين أيدينا، حيث نستعين بالأدوات الموجودة في المراكز المجاورة لنا لتدريب الفرق الجديدة».

في حين يتحدث حسام بدوي من الدفاع المدني بإدلب قائلاً: «يحاول مدربو الداخل تقديم ما هو مناسب للظروف التي نعمل بها، لاسيما أن الدورات تركز على التدابير الضرورية لتجاوز الكوارث البيئية والطبيعية كالزلازل والحرائق، إلا أن الوضع استثنائي في سوريا، لذا نحاول اسقاط بعض الفقرات من البرنامج التدريبي ونقدم تدريبات حول التدابير اللازم اتباعها خلال القصف المدفعي والجوي وكيفية العمل في ظلّ المعارك العسكرية».

ويضيف: «يمكننا أن نقول اليوم إنّ الدفاع المدني في إدلب بعد مسيرة طويلة من التعب والجهد، وبعد عدة دورات تدريبية على عدة مراحل ومستويات، باستطاعته العمل بكفاءة عالية إن توفرت له الإمكانيات والأدوات، بدون الاعتماد على الخارج، معتمدين على ذاتنا في التدريب وبناء جسم مؤسساتي قوي خاص بنا».

ويشرح بدوي لمجلة صور: «نصل لكافة المدن والأرياف المحررة، ونتوزع على ٢٣ مركزاً وهي في منطقة جسر الشغور ٤ مراكز، ومعرة النعمان ٤ مراكز، ومنطقة إدلب ٤ مراكز وكذلك في منطقة أريحا، وخمسة في حارم، كما يوجد ثلاثة مراكز في خان شيخون، بالإضافة إلى مركزي تدريب وتأهيل».

ويشرح: «لا نختص بحالة معينة، عملنا يشمل جميع الحالات الطارئة التي تعترض حياة المدنيين من قصف وتدمير للبنى التحتية والممتلكات العامة والخاصة، تسارع فرقنا باتجاه مناطق القصف لتعمل على انتشال الجثث ونقل الجرحى إضافة لرفع الأنقاض، كما نساعد فرق الإسعاف في نقل المصابين ونتدخل في الحالات الأخرى، كحوادث السير داخل المدن والبلدات أو الطرق الرئيسية، وحوادث الكهرباء والحرائق الناجمة عنها».

ويضيف: «يشمل نشاطنا المخيمات داخل الأراضي السورية، حيث نقوم بشق وتعبيد الشوارع، كما ساعدنا النازحين في أوقات العاصفة في تأمين المحروقات ووسائل التدفئة إضافة إلى إصلاح الخيام المتضررة جراء الشتاء القاسي الذي مرّ على سوريا، ونقل المتضررين إلى مناطق أكثر أمناً في قرى إدلب».

هيئة الدفاع المدني بدرعا

تأسست هيئة الدفاع المدني بدرعا قبل نحو عامين، وتقدم الهيئة جميع أنواع الخدمات من الإنقاذ والإسعاف وإصلاح شبكات المياه والكهرباء وجمع القمامة واتلافها، كما تشرف الهيئة على دفن الجثث بالتعاون مع الطبابة الشرعية.

يقول أحد العاملين لمجلة «صور»: «لا نميز بين قتلى المعارك بين الجيش الحر وقوات النظام، نقوم بجمع الجثث ودفنها، غالباً ما ندفن جثث قوات النظام في مقابر جماعية خاصة مع توثيق كامل بالاسم والصورة من أجل المبادلة مستقبلاً مع جثث لدى النظام».

ويضيف: «لا نميز أبداً بين شهدائنا وقتلاهم، علينا احترام الإنسان في موته مهما كان موقفه السياسي، هكذا يقول ديننا وأخلاقنا التي تربينا عليها، في حين أنّ قوات النظام تترك جثث قتلانا لتنهشها الكلاب الضالة».

وتنفرد درعا بتجربة فريدة تعتمد على تأهيل النساء ليصبحن قادرات على العمل مع فرق الدفاع المدني، حيث أقامت مجموعة من النسوة بالتعاون مع التحالف المدني السوري (تماس) ورشات عمل حول أهمية الدفاع المدني ونشر ثقافته وضرورة مساندة المرأة للرجل في هذا العمل.

لا ضمان صحي للدفاع المدني

لا يوجد أي تأمين صحي أو تأمين على الحياة يشمل عاملي الدفاع المدني، رغم خطورة طبيعة عملهم. يقول أبو صلاح من درعا: «لا يوجد نظام صحي أو أي نوع آخر من الضمان يؤمن حياة العاملين في مؤسستنا، فقدنا خلال عملنا عدداً من الزملاء كما أصيب عدد آخر، ولم نستطع تأمين رواتب لهم في فترة النقاهة، كل ما استطعنا تقديمه هو العلاج المجاني في المشافي الميدانية والمشافي الأردنية، وبعض المساعدات الفردية والسلل الغذائية».

ويضيف: «أعددنا ملف مشروع للدفاع المدني وسنقدمه للمنظمات الداعمة، يتضمن تأميناً صحياً على الأرواح كما يؤمن رواتب في حالة إصابة العاملين نتيجة عملهم».

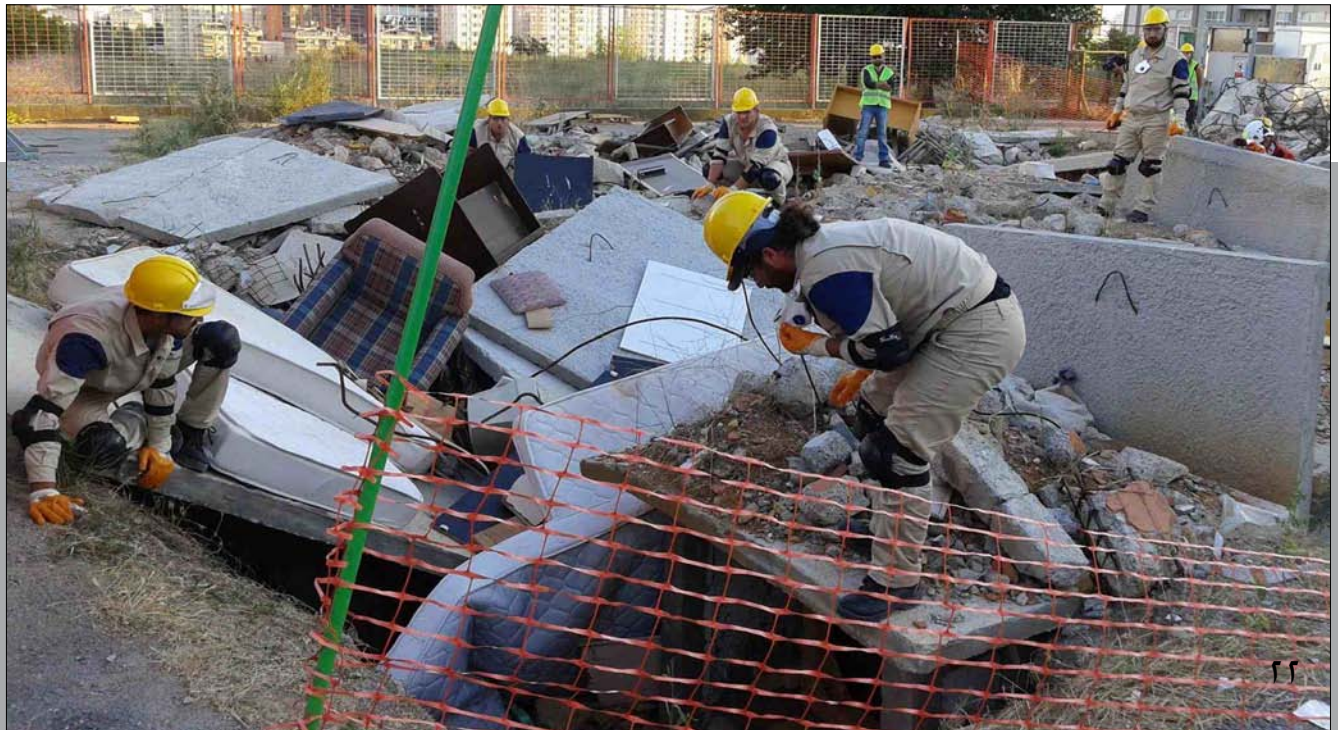

بين غياب الرواتب والتعاون الأهلي.. الدفاع المدني يواصل عمله في حلب

سامي الحلبي

تعتبر مؤسسة الدفاع المدني بحلب إحدى أهم المنجزات المدنية لنشطاء حلب وفصائلها العسكرية، بدأت عملها بأفراد متطوعين لإنقاذ ضحايا قصف قوات النظام، وتطورت لتقدم خدماتها في كافة مناحي الحياة.

يقول الممرض طارق أبو الفحم لـ«صور»: «تطورت المؤسسة بعيداً عن معارضة الخارج، والتجاذبات والمال السياسي الذي يريد أن يستميلها من أجل تحقيق أغراض سياسية خاصة».

ويضيف: «بدأنا العمل كمتطوعين ثم تطورنا شيئاً فشيئاً، وتلقت المؤسسة بعض التبرعات من المنظمات الأجنبية وخصوصاً في مجال المعدات والآليات الثقيلة وأجهزة الاتصال».

أعمال متنوعة

لا تقتصر أعـمال الدفاع المـدني على إنقاذ المصابين ورفـع أنقاض القصف بل تشمل جميع مناحي الحياة، يقول أبو عصمت أحـد المتطوعين مع الدفاع المـدني بريف حلب الغربي: «نساعد المدنيين في كل شيء، في حوادث السير نسارع لسحب السيارات والمصابين مع فرق الإسعاف، نقدم خدمات شق الطرق ونساعد المدنيين في المخيمات، إضافة للتعاون مع المجالس المحلية في تنفيذ مشاريعها».

ويضيف: «لا يقتصر نشاطنا على التصدي لنتائج قصف قوات النظام، منذ أيام سارعت فرقنا إلى منطقة أطمة الحدودية مع تركيا لإطفاء الحرائق الناتجة عن قصف قوات التحالف الدولي لمقرات جبهة النصرة».

وينوه: «نعمل بحيادية كاملة مع المدنيين والعسكريين، نقدم خدماتنا للجميع بغض النظر عن الانتماء، مهمتنا إنسانية لجميع البشر».

حملات للتوعية ونشاطات لتخليد الذكرى

تقوم مجموعة من نشطاء المدينة بدعم رجال الدفاع المدني عن طريق نشر الثقافة التطوعية وأهمية الدفاع المـدني وضرورة التعاون معه، ويتوجه النشطاء إلى اليافعين لتوعيتهم بأهمية هذا الموضوع، كما يقومون بحملات دعائية لإعدادهم مستقبلاً لرفد المؤسسة بالعناصر المؤهلة.

إلى جانب ذلك يحاول الدفاع المدني تخليد ذكـرى عناصره الذين قتلوا أثناء قيامهم بواجبهم، عن طريق تنفيذ نشاطات رياضية، كان آخرها إقامة مباراة بكرة القدم بين ناشئي فريق الإنقاذ، وحملت المباراة اسم «الشهيد حسان بلكش»، كنوع من التكريم لجهوده التي قدمها، حيث تـم توزيع المكافآت التشجيعية على اللاعبين، وتتويج الفريق بدرع مقدم من الدفاع المدني بحلب يحمل اسمه.

تقصير من الحكومة المؤقتة

يقول عبيدة عـزواني من منطقة دارة عزة بريف حلب الغربي لمجلة «صـور»: «منذ ظهور الدفاع المدني بحلب وأنا أسمع أنّ الحكومة المؤقتة مقصرة في إرسال رواتب العاملين، هل هذه حكومة أم مـاذا؟ هل من المعقول أن راتب عنصر الدفاع المدني ١٥٠ دولاراً ورواتب موظفي الحكومة بآلاف الـــدولارات ولا تستطيع الحكومة تأمين الرواتب الشهرية؟».!

من جهته يقول وزير الإدارة المحلية واللاجئين

والإغاثة في الحكومة السورية المؤقتة حسين بكر: «توقف دفع الرواتب خلال الفترة الماضية بسبب وجود ضائقة مادية تمر بها الحكومة السورية المؤقتة، إلا أن الحكومة تقدم الدعم عبر شركائها في المنظمات الأخرى».

ويضيف: «نحن بصدد افتتاح مئة مركز للدفاع المدني في الداخل السوري وتوظيف حوالي ١٦٠٠ عنصر لدى الوزارة».

جهود مدنية للدعم

أنهى عدد من نشطاء المدينة منذ أيام حملة لجمع رواتب موظفي الدفاع المدني، بعد توقفها منذ ثلاثة شهور.

يقول أحد المشاركين في الحملة لـ«صور»: «بدأت الثورة بأعلام وأقلام كنا ندفع ثمنها من جيوبنا، لسنا بحاجة للحكومة والائتلاف، عمال الدفاع المدني يخاطرون بأنفسهم، والحكومة المؤقتة تتقاعس عن دفع أجورهم، واجبنا دعمهم بكافة الطرق والوسائل، هذا أقل ما نقدمه لهؤلاء الأبطال».

ويضيف: «كان طموحنا جمع ١٥ ألف دولار، وبتكاتف ومحبة السوريين استطعنا جمع ٤٢ ألف دولار، أغلب المتبرعين من الشباب وليسوا من التجار ورجال الأعمال، رغم ضيق أحوالهم أصروا على الدفع ومساعدة الدفاع المدني».

صعوبات إنسانية

خلّفت حملات القصف بالبراميل المتفجرة آلاف الضحايا من المدنيين ودماراً واسعاً في البنية التحتية والمنشآت العامة، وصل لحوالي ٤٠ ٪ من بعض المناطق السكنية.

يقول أبو عصمت: «تمرّ علينا حالات إنسانية قاسية جداً، وخصوصاً أن أغلب العاملين هم متطوعون من خارج المهنة، فالكثير منهم من طلاب الجامعات والمعلمين وأصحاب المهن الحرة، الذين هجروا مهنهم وتطوعوا مع الدفاع المدني».

ويضيف قائلاً: «مع بداية حملة البراميل المتفجرة في نهاية ٢٠١٣ كنا نعايش الموت في كل لحظة، يبدأ القصف منذ السابعة صباحاً ويستمر حتى ساعات متأخرة في الليل، ترى وجوه أهالي المدينة تمتزج فيها جميع ألوان الطيف من الخوف والهلع».

ويضيف: «مررت بحالات قاسية أحسست فيها بالعجز وعدم القدرة على تقديم العون، أصعبها عندما سقطت قذيفة هاون في دارة عزة وأدت لاندلاع النيران في محل لبيع البنزين، أحترق أمام عينيّ ٥ أشخاص كان بالإمكان انقاذهم، ولكن عدم توافر وسائل الاتصال مع سيارات الإطفاء حينها حال دون ذلك، حيث اضطررنا لإرسال سيارة لإخبارهم، ولكن الوقت قد فات، احترقوا أمام عيني وأنا أنتظر وصول سيارات الإطفاء».

وعن الصعوبات التي تواجههم يقول: «اختلفت الصعوبات بحسب الوضع الذي نحن فيه، ففي البداية كانت تنحصر في تأمين سلة إغاثة لكل عنصر دفاع مدني، وتطورت بعدها لتأمين رواتب ومعدات، ومن التحديات الحقيقية التي واجهتنا في البداية تدخل الكتائب العسكرية في عمل الدفاع المدني ومحاولة الاستيلاء على آلياته، وبعدها ومع منتصف شهر كانون الأول من العام ٢٠١٣ بدأت حملة البراميل الشرسة على حلب، لتنحصر التحديات بإيجاد طرق للصمود في ظل نقص في العناصر والمعدات والآليات».

رجال الدفاع المدني يطعمون القطط

في سابقة هي الأولى من نوعها، كشفت قناة حلب اليوم أنّ عناصر الدفاع المدني يعملون منذ شهور على إطعام القطط الجائعة في المدينة، رغم ضيق الأحوال وقلّة الأجور خصوصاً في الأحياء التي هجرها سكانها، كقاضي عسكر ومساكن هنانو.

يقول أحد العاملين لـ«صور»: «نأتي يومياً لمساكن هنانو ونطعم حوالي مئة هرّة مما يتيسر شرائه على نفقتنا الخاصة».

ويضيف: «عملنا لا يقتصر على إنقاذ المدنيين فالعمل الإنساني لا يتجزأ، هذه الهرر أرواح يجب إطعامها».

حياة السوريين مهدّدةٌ بالأمراض الوبائيّة

- دمشق تسجّل أوّل حالة موت بمرض الكبد و١٥٠٠ مصاب أسبوعياً
- بورصة اللقاح تشتعل والسمّاسرة يبيعونه بـ١٠ آلاف ليرة
- طبيب: إفراغ طوابق في المشافي لاستقبال المرضى

نضال يوسف

خيّمت على الشارع السوريّ حادثة وفاة الطفل الدمشقيّ سامي جبري بمرض التهاب الكبد الوبائيّ A، منبهةً إلى مخاطر انتشار هذا المرض الذي، حتى الآن على الأقلّ، تصرّ وزارة الصحّة في حكومة وائل الحلقي على التقليل من خطره، فيما حذّرت ممثلة منظمة الصحة العالمية بسوريا من احتمال «التزايد بحالات الإصابة» به. المآل الذي انتهى إليه الطفل جبري يهدّد حياة أكثر من ٣١٤٦٠ إصابةً بالتهاب الكبد الوبائيّ، رصدتها منظمة الصحة العالمية في سورية لغاية نهاية ٢٠١٤. ومع استمرار تسجيل المزيد من الإصابات التي تبلغ، حسب تقديرات وزارة الصحة، أكثر من ١٥٠٠ حالة أسبوعياً، يشتدّ الخطر، وتزداد احتمالات توسيع مروحة مرضٍ أسهمت الحرب، التي باشرت عامها الخامس على التوالي، في ظهوره من جديدٍ وانتشاره على نطاقٍ واسع. بينما أظهرت الحكومة لامبالاةً واضحةً في البداية، لكنها أُرغمت على التعاطي معه، إعلامياً على الأقلّ، في الفترة الأخيرة.

أسرةٌ منكوبةٌ

والد الضحية الأولى المعلن شبه رسمياً عن وفاتها نتيجة المرض، حمّل، في تصريحاتٍ صحفيةٍ، مسؤولية موت ابنه إلى «مسؤولي وموظّفي وزارة الصحة» الذين اتهمهم إياد جبري، والد سامي، بأنهم مقصّرون في عملهم. عائلة جبري أسرةٌ منكوبةٌ الآن، إذ سبقت وفاةَ ابنها وفاةُ خالته بذات المرض، فيما تماثل شقيقه للشفاء. تقف هذه الأسرة حائرةً بين حال الذهول الذي أصيبت به نتيجة فقدانها سامي، وبين السبب الذي أفضى بها إلى هذا القدر، وهو وجبة طعام تناولتها الأسرة في مطعم، تبيّن أن العدوى انتقلت إليها منه، بعد أن أسفرت تحرّيات وزارة الصحّة عن اكتشاف أنّ أحد عماله مصابٌ بالمرض، مرجّحةً انتقال العدوى منه إلى أسرة جبري. وفي وقتٍ لا ينفع اللوم، أو جلد الذات، تتكتّم أسرة جبري على تداول قصة ابنها، وتمضي وقتها مكظومة الغيظ، لا سيما بعد أن قال والد سامي، مكرهاً أو عن قناعةٍ، إن وزير الصحّة لا علاقة له بموت ابنه.

انتشارٌ واسع

جعلت حادثة وفاة الطفل الدمشقيّ، متأثراً بإصابته بالتهاب الكبد الوبائيّ A، من كل الطمأنات التي قدّمتها وزارة الصحة في دمشق أثراً بعد عين، وزوبعةً في فنجان الانتشار الواسع للمرض. وكما تفيد مصادر طبيةٌ لمجلة (صوَر)، تتجاوز الإصابة بالمرض ١٥٠٠ مواطنٍ أسبوعياً، ما يثير القلق والخوف لدى الناس الذين يتساءلون عن جدّية وزارة الصحة في متابعة هذا المرض؟ ووفقاً لاعترافات الوزارة المعنية، فإن حصيلة الإصابة بالمرض قد تكون تجاوزت عتبة ٢٠ ألفاً، منذ مطلع العام الجاري وحتى أواخر آذار ٢٠١٥. ويؤكد معاون وزير الصحة، الدكتور أحمد خليفاوي، أن الأسبوع العاشر من العام الحاليّ سجّل ١٥١٢ إصابة التهاب كبد A في سوريا، مقارنةً بـ٢٥٨٤ في الأسبوع الذي سبقه.

خريطة توزّع المرض

ووفقاً لبياناتٍ حصلت عليها مجلة (صوَر)، سجّلت إدلب، في الأسبوع الثامن من العام الجاري، أعلى نسبة إصاباتٍ مقارنةً بالمحافظات الأخرى، إذ بلغ عدد الحالات الجديدة المكتشفة فيها خلال تلك المدّة ٢٩٦ إصابةً. ثم جاءت على التوالي محافظات: دير الزور ١٤٤ إصابةً، دمشق ١١٥، حمص ٧٨، ريف دمشق ٦١، حماة ٥٨، اللاذقية ٣٦، حلب

٣٤، الرقة ٢٠، السويداء ١٤، درعا ١٤، القنيطرة ١٣، طرطوس ٩، الحسكة ٧ إصابات مسجّلة وأجريت لها تحاليل مخبرية. ويتّضح من توزّع انتشار المرض تسجيل المحافظات الخارجة عن سيطرة النظام، كإدلب ودير الزور، أعلى النسب، فيما ظلت المسألة في المحافظات التي لا وجود للنظام فيها، كالرقة، وفقاً للتقديرات. إضافةً إلى أن معظم المحافظات يصعب فيها توفر الرعاية الصحية الكافية.

ويرى مراقبون أن دمشق، ونتيجة اكتظاظها السكانيّ، من المفترض أن تكون الأولى في عدد الإصابات، إلا أن السلطات، وفي محاولةٍ منها لتخفيف الخوف، لا تسمح بنشر الأرقام الحقيقية، وتكتفي بانتقاء أرقامٍ وإحصاءاتٍ تسهم في خدمتها، وتعبّر عن توجّهاتٍ معيّنةٍ تريد إيصالها إلى الناس.

التخوّف من الانتشار في المدارس

الحرب وقلّة النظافة وعدم العناية بها وغياب الخدمات وتدهور أوضاع البنى التحتية، تتصدّر أسباب عودة انتشار أمراضٍ ساريةٍ في سوريا، ومنها التهاب الكبد الوبائيّ A، الذي سُجّلت أوّل حادثة وفاةٍ به في دمشق، بينما هناك حالاتٌ أخرى يثار حول مصيرها التساؤل. وبصمتٍ مطبقٍ، ومحاولاتٍ مقصودةٍ لعدم التعامل مع هكذا حالاتٍ مرضيةٍ تهدّد الصحة العامة، وحياة ملايين الناس، حافظت وزارة الصحة على التعامل مع المرض بسرّيةٍ، وفقاً لطبيبٍ متخصّصٍ بهذا النوع من الأمراض، أعرب عن قلقه من تقليل وزارة الصحة من مخاطر انتشار المرض، عازياً السبب إلى أن المرض، الذي يعدّ غير قاتلٍ، يُخشى من انتشاره الكبير في أوساط طلبة المدارس المكتظة بالتلاميذ، إذ تجاوز عدد طلبة الشعبة الصفية الواحدة ٦٠ طالباً، بينما هي مخصّصةٌ لنصف هذا العدد. كما يحذّر الطبيب من انتشار التهاب الكبد في أوساط أصحاب الأمراض المزمنة، وهم شريحةٌ يتهدّدها المرض بالموت المحتم. وتقدّر منظمة الصحة العالمية أن أكثر من ١,٥ مليون إنسانٍ يقضون سنوياً بسبب هذا المرض، فيما تبلغ نسبة موت المصابين به من كبار السن ١ بالألف.

بورصة اللقاحات

في وقتٍ يكشف فيه طبيبٌ لمجلة (صوَر) أن وزارة الصحة قامت بإفراغ طابقين في مشفى المواساة، وطابقٍ آخر في مشفى الأسد بدمشق، استعداداً لاستقبال الحالات المصابة بمرض التهاب الكبد الوبائيّ، أو غيره من أمراضٍ منتشرةٍ تسمّى الأمراض الوبائية، ينفي مسؤولو وزارة الصحة أن انتشار مرض التهاب الكبد A وصل إلى حدّ الوباء، مستندين إلى أن سوريا هي بلدٌ متوسّط التوطّن. إلا أن حديث الشارع السوريّ، وما يشاهَد بالعين المجرّدة، يثير الكثير من المخاوف حول مدى انتشار المرض وغياب اللقاحات والتحصينات الطبية لمواجهته. بينما يكتفي الناس باتباع طرق الوقاية التقليدية، لا سيما مع ظهور بورصةٍ حقيقيةٍ لأسعار اللقاحات المضادّة للمرض، في ظلّ غياب الرغبة الصادقة لوزارة الصحة في تقديم اللقاحات.

ويؤكد (ص.ب) من دمشق أنه اشترى عدداً من اللقاحات ضد التهاب الكبد الوبائيّ المنتشر حالياً، وسدّد ١٠ آلاف ليرةٍ ثمناً لكلّ لقاح (يحتاج الشخص الواحد إلى لقاحين على مدى ستة أشهر). مبيّناً أن هذه اللقاحات تتوافر في عيادات بعض الأطباء، بشرط تسديد نصف قيمة اللقاح أوّل يوم، وعند إعطاء اللقاح يسدّد النصف الثاني، في إشارةٍ ذات دلالةٍ بالغةٍ على الإتجار بلقاحات هذا المرض.

سماسرةٌ ومتاجرون

ألمح عددٌ من الناس والأطباء إلى شكوكٍ حول فاعلية هذه اللقاحات، وغياب المادة الفعّالة منها، كما عبّر عددٌ ممن التقتهم (صوَر) في ضواحي دمشق. إذ قال الشابّ (ع.ج) إنه رضخ لرغبة أهله في أخذ اللقاح، لكنه على قناعةٍ تامةٍ من أنه غير فعّال. فيما يرى طبيبٌ، فضّل عدم ذكر اسمه، أن كلّ هذه اللقاحات، التي تأتي عن طريق لبنان من خلال سماسرة، مشكوكٌ في أمرها ولا يمكن الوثوق بها. وردّاً على سؤالنا لماذا يصرّ الناس على أخذ اللقاح إذاً؟ أجاب الطبيب: لغياب أيّ خيارٍ آخر، فهم

يحتاجون إلى شيءٍ ما يقلّل من مدى تعرّضهم لخطر المرض. إذ تكفيهم معاناتهم المتعدّدة، وهم غير مستعدّين لأيّ طـارئٍ صحيٍّ قد يودي بحياتهم.

لم تحذّر وزارة الصحة من مخاطر هذه الحالة، واكتفت، على لسان عـددٍ من مسؤوليها، بدعوة الناس إلى الاهتمام بالناحية الوقائية. فيما أعلنت معاون وزير الصحة، هدى السيد، عن استعداد الوزارة لاستيراد اللقاحات وبيعها في الصيدليات التابعة لها، دون إطلاق حملةٍ في هذا المجال.

المدارس والنأي بالنفس

لكن ماذا بشأن سبل انتشار المرض، ووجود مناطق موبوءةٍ به، وغياب الرقابة الحقيقية عن مصادر انتقاله، كالمياه مثلا؟ تسجّل المـدارس أعلى نسبةٍ لانتشار المـرض، رغم محاولات وزارة التربية لدى النظام اتباع سياسة النأي بالنفس، واعتبار القضية مجرّد حالةٍ طبيعيةٍ، وانتشارٍ دوريٍّ للأمراض السارية كما في كلّ عامٍ حين تنتشر هذه الأمراض، لا سيما التهاب الكبد الوبائيّ A، الذي يرى عددٌ من أطباء الوزارة أنه لا يخيف، وهناك تشابهٌ بين أعراضه وأعراض أمراض الشتاء كالرشح والكريب، بينما لا تعكس الإحصاءات المسجّلة لحالاتٍ في المدارس أيّ تخوّفٍ أو انتشارٍ يصل حدّ الوباء، على حدّ تعبير أولئك المسؤولين.

ويعبّر عددٌ من أهالي الطلبة في ضاحية حرستا بريف دمشق عن تخوّفهم الكبير من خزّانات المياه الموجودة في المـدارس -والتي لا يتمّ تنظيفها أو تعقيمها على الإطلاق، فضلاً عن شكوكهم تجاه وسائل تعقيم مياه الشرب- كأحد أهمّ مصادر انتقال المرض والعدوى به. ويقولون إن هذه المياه في أيدٍ غير أمينةٍ، إذ إن تعقيمها يقتصر على الكولرة (أي استخدام مادة الكلور)، وهي طريقةٌ متّبعةٌ علمياً، إلا أن الكميات التي تحتاجها مياه الشرب من مادة الكلور غير كافيةٍ، وأحياناً تباع ويتاجر بها. ومع ذلك لاحظت مجلة (صوَر) أن وزارة الموارد المائية لدى النظام زادت من كميات الكلور في الماء، حتى باتت تُرى أحياناً بالعين المجرّدة، أو تُحسّ من خلال الرائحة أو التذوّق، مقارنةً بالفترة السابقة عندما لم يكن هذا الوضع موجوداً. فيما اعتبرت ممثلة منظمة الصحّة العالمية في سوريا، اليزابيث هوف، أن الأرقام والمؤشرات المتعلقة بالمرض تدلّ على أن شريحةً واسعةً جداً من الشعب السوريّ لم يعد بإمكانها الوصول إلى مياهٍ صالحة للشرب، الأمـر الـذي يسبّب هذا التزايد في حالات التهاب الكبد الوبائيّ A.

ضدّ السوريين

وكـأن حـرب أربـع سنواتٍ لم تكفِ سوريا وشعبها، ليأتيَ الموت أيضاً عن طريق مياه الشرب والطعام وغياب النظافة والرقابة كأحد طرق انتقال التهاب الكبد الوبائيّ A، وانتشاره المخيف. فتلتقي الحرب والأمراض الوبائية، متكاتفةً، لنشر الموت والرعب في سوريا.

العتم يخيّم على سوريا... واقتصاد النور يكلّف ١٢ ألف ليرةٍ شهرياً

النفايات والدواليب تنوّر المحافظات المظلمة وتُظهر ابتكارات السوريين

أنظمةٌ سياسيّةٌ تقايض المصالح بالكهرباء... والسوريون يضرسون

رغد البني

«سوريا دخلت عصر الظلام»، هذه خلاصة الدراسة التي أجرتها نحو ١٣٠ منظمة إنسانية وحقوقية حول واقع الكهرباء في سوريا، بعد أن وصلت نسبة العتم فيها إلى ٨٣٪ منذ عام ٢٠١١. الإحصائية، التي أذهلت العديد من المتابعين، لم تكن مفاجئةً للسوريين، فهم لا يحتاجون إلى تقارير تؤكّد لهم الواقع الذي يعيشونه على الأضواء الخافتة التي تولّدها الشموع والأمبيرات والمولدات الكهربائية في أفضل الأحوال.

وأثبت كثيرون منهم قدرةً أكبر من جميع الحكومات التي تسيطر على سوريا لجهة توليد الكهرباء، فقد استفادوا من النفايات لتوليد الطاقة، ومن الدرّاجات وغيرها، بعد يأسٍ من الوعود بتحسين واقع الكهرباء.

فحكومة وائل الحلقي تحاول بلا فائدةٍ إعادة النور، والمعارضة لا تحرّك ساكناً لدرجة أنه لا توجد حقيبةٌ لوزارة الكهرباء في الحكومة المؤقتة. ليبقى الضوء مرهوناً بالصراعات بين الأطراف المتنازعة، في امتهانٍ لكرامة المواطن السوريّ وحقّه في الضوء، في سابقةٍ لم تمرّ عليه حتى في ظلّ الاحتلال الفرنسيّ. فقد كشفت مواقع تاريخيةٌ عن منشورٍ في جريدة العلم السورية، يعود إلى العام ١٩٥٢، تُعْلِم فيه مؤسّسة كهرباء دمشق المواطنين بأنها ستقطع التيار ساعتين عن بعض المناطق في المدينة.

«السرقة» أمّ الحلول

يتحايل السوريون لتأمين الكهرباء بطرقٍ مشروعةٍ وأخرى غير مشروعة، بعد يأسهم من حكوماتٍ عجزت خلال ٤ أعوام عن حلّ مشكلة الكهرباء، وتركتهم ضحية الصراعات العسكرية والسياسية.

وأبرز الوسائل غير المشروعة لتأمين الكهرباء هي سرقتها. ففي كلّ شهرٍ تعلن وزارة الكهرباء في حكومة وائل الحلقي عن تنظيم مئات الضبوط للسرقات الكهربائية، ولكن دون جدوى، فأغلب هذه السرقات تنتشر في المحافظات الخارجة عن السيطرة، ما يؤدّي إلى احتراق المحوّلات والكابلات نتيجة الأحمال الزائدة، بالإضافة إلى فصل قواطع مراكز التحويل، وحدوث أعطالٍ متعدّدة، وانقطاع الكهرباء لمرّاتٍ متتالية خارج فترات التقنين.

ومن مظاهر السرقات التلاعب بالعدّادات الكهربائية، ومدّ أسلاكٍ من شبكات الكهرباء إلى المنزل بشكلٍ مباشرٍ، وخاصّةً في الأبنية الحديثة التي لا تزال على الهيكل.

وعلمت مجلة «صوَر» أن وزارة الكهرباء نظّمت ٦٤٤ ضبطاً لسرقة الكهرباء خلال عام ٢٠١٤، و٢٥١ ضبطاً منذ بدايةٍ عام ٢٠١٥، وحوّلت ٨٠٠ عداد ميكانيكيٍّ في المحلات التجارية إلى إلكترونيٍّ منذ بداية العام.

بدائل بكلفة ١٢ ألف شهرياً

وتبدو الأساليب المشروعة لتوليد الكهرباء أكثر كلفةً، بدءاً من الشموع إلى الأمبيرات فالمولدات وليس نهايةً بتوليد الكهرباء عن طريق الدرّاجات والنفايات.

وتنتشر الابتكارات التي تعيد السوريون إلى عصر البدائية في المحافظات المحتدمة أمنياً مثل حلب وإدلب. فالدراسة التي أجرتها ١٣٠ منظمةً حول العالم حول واقع الكهرباء في سوريا تشير إلى أن حلب هي المنطقة الأكثر تضرّراً من انقطاع الكهرباء تليها الرقة، فيما يأتي الانقطاع الأقلّ في دمشق والقنيطرة.

وتنتشر في حلب الليدّات العاملة على البطارية والأمبيرات في حال توافرها. ويكلف الأمبير نحو ٥٠٠ ليرةٍ أسبوعياً، وهي تعمل على الفيول لأنه أرخص من المازوت الأخضر. وتكلّف التدفئة بالمازوت والحطب نحو ٦ آلاف ليرة.

وفي محافظة درعا تأتي الكهرباء ساعةً لتنقطع ٦ ساعات، وأحياناً تنقطع لأسابيع كاملة. وأفادنا أحد أبناء المحافظة أن سكان درعا يولّدون الضوء البديل من خلال بطاريات الموتورات والمساطر الضوئية التي تنتج أضواءً خافتة. وهذه البدائل غالية الثمن، وتصل تكلفتها إلى نحو ١٠ آلاف بشكلٍ وسطيٍّ، بحسب سعة البطارية.

ويستخدم سكان درعا الليدّات غالباً لأغراض الإنارة، كما يستعينون بالحطب للتدفئة، رغم أنه تسبّب بحالات اختناقٍ للكثير من العائلات.

ويؤكّد المحلل الاقتصاديّ سمير الطويل: «أن الحدّ الأدنى لتكلفة توليد الكهرباء لعائلةٍ متوسّطة الدخل هو ١٢ ألف ليرةٍ شهرياً، في حال لم تتجاوز فترة توليد الكهرباء ٤ ساعاتٍ يومياً».

بلا حمّام

في كلّ مرّةٍ تنقطع فيها الكهرباء في العاصمة دمشق، يردّد السوريون كليشية وزير الكهرباء عماد خميس، التي تقول إن الاعتداءات على خطوط الغاز المولدة لمحطات التغذية الكهربائية أدّت إلى انقطاع التيار الكهربائيّ، بعد خروج ٤٠ عنفةً من أصل ٥٤ من الخدمة.

وتزداد حدّة التقنين الكهربائي في المناطق التي تستوعب العدد الأكبر من المهجّرين في ريف دمشق، فالمزيد من الأنوار المطفأة يعني المزيد من المهجّرين والمزيد من تدمير البنى التحتية وقطع التيار الكهربائيّ. مثل منطقة جرمانا، حيث أفادنا أحد القاطنين فيها أن مدّة الانقطاع كانت منتظمةً ولكنها ارتفعت من ٣ إلى ٥ ساعات، مقابل ساعة واحدة للإنارة، لافتاً إلى أن فترات التقنين الطويلة تجعل من الصعوبة تشغيل الشواحن لفترات طويلة، كما يصعب تأمين المحروقات بغرض تشغيل المولدات نظراً لعدم توافرها وغلائها.

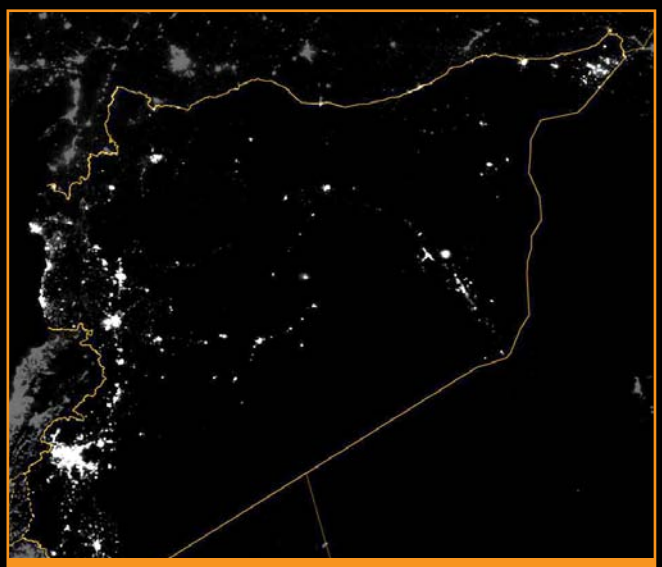

صورة التُقطت بالأقمار الصناعية تُبيّن الانعدام شبه التام للأنوار في سوريا

وعن آثار الانقطاع الكهربائيّ قال: الحياة شبه معدومة، فالبعض لا يستطيع تعبئة المياه، وآخرون لم يتحمّموا منذ فتراتٍ طويلة.

الرهائن مقابل «النور»

في كلّ محافظةٍ سوريةٍ تختلف أسباب انقطاع التيار الكهربائيّ، ويتحوّل النور إلى كعكةٍ تتقاسمها الأطراف السياسية، وتحرم الشارع منها.

وإن كانت وزارة الكهرباء في حكومة الحلقي لديها إجابةٌ مكرورةٌ حول انقطاع التيار، فإنه لا إجراء بل ولا مبرّر لدى الحكومة المؤقتة لانقطاع التيار الكهربائيّ، لدرجة أنه لا يوجد وزيرٌ للطاقة في هذه الحكومة بعد إقالة الياس وردة، ولا يوجد مسؤولٌ واحدٌ فيها يتدارك الخلل حالياً.

ولا يبدو مسؤولٌ واحدٌ في الحكومة المؤقتة مستعداً لتقديم أجوبةٍ عن الاستفسارات حول ما أنجزته هذه الحكومة لتحسين واقع التيار الكهربائيّ.

ويبدو النور هو السلاح الأقوى بيد الجماعات المسلحة للضغط على بعضها وعلى النظام السوريّ. فمرّةً نسمع أن الهيئة الإسلامية لإدارة المناطق المحرّرة في إدلب تطالب النظام بإطلاق سراح عائلةٍ مقابل تشغيل مولّدات ضخّ الماء والكهرباء للمدينة بعد قطعها سابقاً. ومرّةً أخرى نقرأ عن بيانٍ لما يسمّى لواء عمر، يهدّد فيه بقطع الكهرباء والماء عن القرى الموالية للنظام بريف حماة، ما لم يتمّ إطلاق سراح جميع المعتقلات.

وتتسبّب جبهة النصرة بقطع المياه والكهرباء عن أكثر من ٥٠٠ ألف نسمةٍ معظمهم من النازحين، وتسهم في حملة الاعتداءات على محطّات التوتر العالي التي تؤدّي إلى فتراتٍ تقنينٍ طويلة.

أما في مناطق داعش، فقد ألقى خبراءٌ اللوم على التنظيم في قطع الكهرباء عن محافظة الرقة التي يسيطر عليها.

خطّ التماس الأول

ولا تقتصر معاناة انقطاع التيار الكهربائيّ على مواطنين ينتظرون النور بفارغ الصبر، بل تبدو المشكلة أكبر لدى العاملين في قطاع الكهرباء والمكلفين بإصلاح الأعطال، ممن هم على خطّ التماس الأوّل مع الخطر، وفي كلّ انقطاعٍ هناك تهديداتٌ بوفاة واحدٍ منهم. وتشير إحصائيات وزارة الكهرباء إلى ارتفاع عدد شهداء هذا القطاع إلى ١٧٠ عاملاً أثناء قيامهم بواجبهم.

كما أضرب عمال مديرية الكهرباء في قطّاع حلب القديمة بسبب إساءة بعض عناصر الفصائل المسلحة في المنطقة إليهم أثناء تأديتهم لعملهم.

أما الخسائر المادية لهذا القطاع فهي تصل، حسب وزارة الكهرباء، إلى ما يقارب ٤٠٠ مليار ليرة. وتسبّبت الاعتداءات بانخفاض كميات الطاقة الكهربائية المولّدة بشكلٍ كبير، إذ وصلت إلى حدود ٢٠٠٠ ميغا واط، علماً أن حاجة سوريا من الطاقة تبلغ حالياً نحو ٦٠٠٠ ميغا واط.

أزمةٌ طويلة

وفي تعليقه على خطورة الانقطاعات الكهربائية وتبعاتها وبعض الحلول، يقول المحلل الاقتصاديّ دريد درغام، في دراسةٍ حصلت عليها مجلة «صوَر»: إن محطات توليد الكهرباء تحولت إلى بنيةٍ هشةٍ أمام عمليات «الإرهاب». مبيناً أنه مع استمرار السياسات العلاجية وغياب السياسات الوقائية، فإن الأزمة لن تنتهي قريباً. وإن بنى الكهرباء الضخمة في ظلّ الحرب تفقد معيار وفورات الحجم وتتحوّل إلى عبءٍ حقيقيّ.

وأضاف: حسب آخر التصريحات الرسمية فإنه يتمّ يومياً صرف مبلغ ٢,٦ مليار ليرةٍ على قطّاع الكهرباء، من دون الأضرار التي يتعرّض لها بشكلٍ مستمرٍّ. وإن احتساب الأضرار المباشرة وغير المباشرة سيؤدّي إلى رفع الفاتورة المذكورة إلى أرقامٍ مخيفةٍ، ستصل إلى ٤ مليار دولارٍ إذا ما حُسبناها على سعر الدولار الحاليّ.

وأشار درغام إلى انتشار المولدات الصغيرة على جميع الأرصفة والمحالّ والأسطحة، وما يرافقها من ضوضاء وأجواء منفّرةٍ وهادرةٍ للمال والوقود، إضافةً إلى الاعتماد المتزايد على الشواحن والبطاريات والعدد الكهربائية المواكبة في كلّ المنازل والمحلات، وهذا يضيف إلى الفاتورة المذكورة أرقاماً غير طبيعية. مؤكداً أن التقنين اليوميّ في معظم المناطق بحدود ١٦ ساعة، قبل أن يصبح المعدل اليوميّ للكهرباء ٤-٦ ساعاتٍ فقط.

ورأى درغام أنه بعد أربع سنواتٍ من أزمةٍ لا تبدو نهايتها قريبة، بات من المهم إجراء مقارباتٍ مغايرةٍ تمهيداً للسنوات القادمة. مقترحاً التفكير في نقل محطات التوليد المهدّدة جدّياً إلى مناطق أكثر أماناً لضمان الحدّ الأدنى من عمليات التغذية المستقرّة بالوقود، واستقرار توليد الكهرباء بما يضمن أجواء عملٍ تشجّع رجال الأعمال على العودة إلى الإنتاج.

كما شدّد على ضرورة تشظية عملية التوليد والتوزيع والعودة إلى بنى توليدٍ أقلّ حجماً، والاستفادة من شبكة التوزيع الموجودة على مستوى كلّ مدينة (ضيعة أو حيٍّ) بما يضمن تحقيق وفرٍ هائلٍ في الإنفاق وتعطيل قدرات «الإرهاب» على المساس بمصير شرائح سكانيةٍ كبيرة. ورأى أنه باستخدام شبكة التوزيع الحالية يمكن توزيع مولّدةٍ لكلّ مجموعة أبنيةٍ أو في الحيّ، بحيث يكون التوليد كافياً لتخديم ٢٥ منزلاً على الأقل، وبالتالي يمكن تخديم ١,٥ مليون منزلٍ بتكلفةٍ سنويةٍ تقارب ٣ مليار دولار فقط، تشمل تكلفة المولدات والوقود.

في العموم، وفي ظلّ عدم التحرّك الحكوميّ، وما يساق من صعوباتٍ لدى الحديث عن أيّ حلّ، لن يبقى أمام السوريين سوى الاعتماد على أنفسهم والقيام بجهودٍ فرديةٍ لإعادة الضوء.

«استنساخ» النوع الإنسانيّ

نارت عبد الكريم

يُعتبر التدجين واستئناس الحيوانات من أهمّ إنجازات الإنسان في صراعه الطويل من أجل البقاء والحفاظ على النوع البشريّ. وقد قام بذلك من أجل الاستفادة من لحوم الحيوانات ومنتجاتها الأخرى، ومن أجل تسخيرها لمصلحته في التنقل وحمل الأثقال وجرّ العربات والعمليات الزراعية أيضاً. ومع مرور الزمن طرأتْ تغييراتٌ بيولوجيةٌ كبيرةٌ على الحيوانات المُدجّنة حتى غدتْ مختلفةً عن أجدادها البريَّة التي انقرضَ بعضها نهائياً ولم يعد له وجودٌ على سطح الأرض. ويمكننا اعتبار هذه الأنواع المُدجّنة، الموجودة حالياً، بمثابة نسخةٍ عن الأصل المُنقرض.

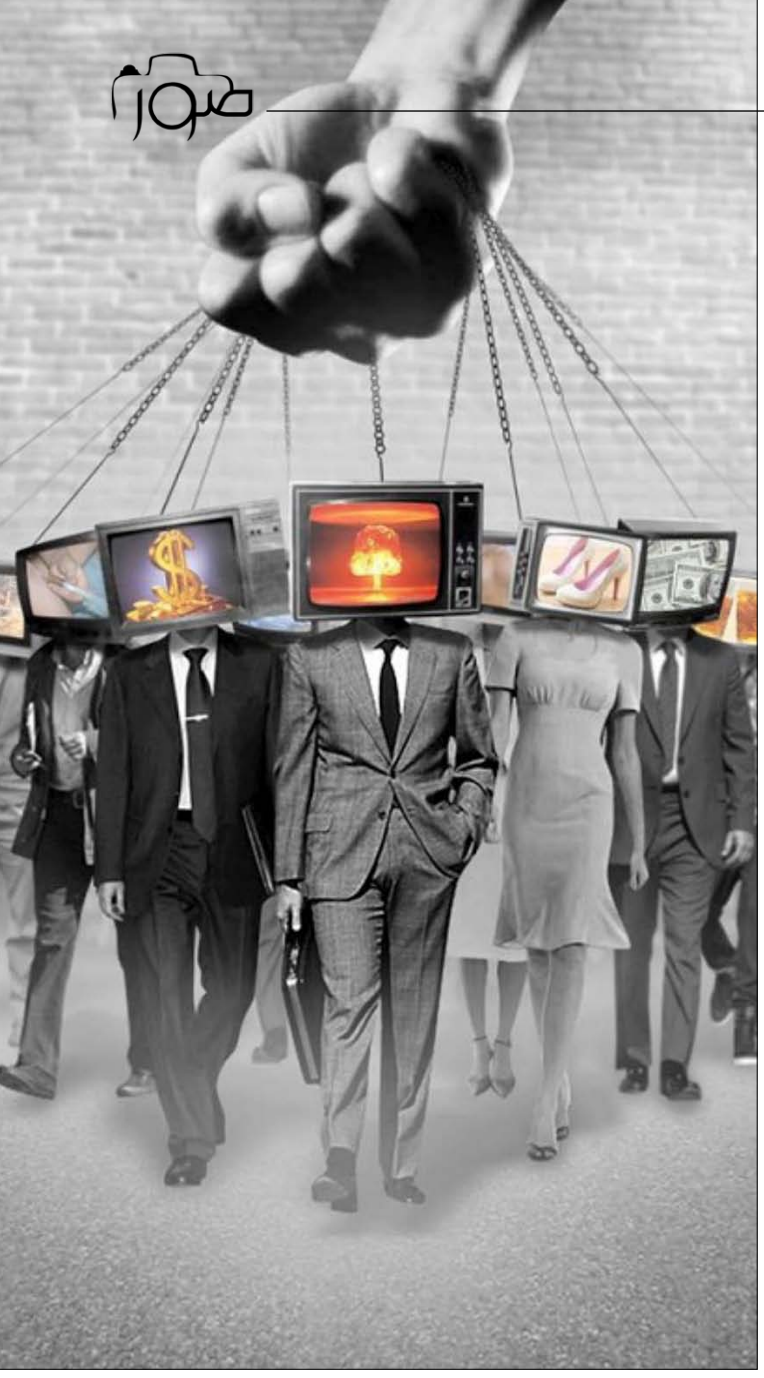

في عصرنا الراهن تقوم شركات صناعة الأغذية بإنتاج بذورٍ مُهجَّنة ومُعدَّلة وراثياً، من أجل استخدامها في الزراعة. وتعتبر شركة «مونسانتو» الأمريكية العملاقة، على سبيل المثال، إحدى أكبر الشركات التي تخصصتْ في هذه المجال. وهي تحتكر، إلى حدٍّ كبيرٍ، سوق الحبوب الغذائية في العالم.

ومع اعتماد المزارعين على المنتجات الحديثة، أي البذور المُعدّلة وراثياً، اختفتْ من الأسواق ومن الحقول تلك الأنواع القديمة التي يُطلق عليها في بلادنا «الأنواع البلديَّة»، من مثل البندورة البلدية والخيار البلديّ والقمح البلديّ وأنواعٍ كثيرةٍ أخرى. وقد أضحتْ هذه المحاصيل والأنواع الحديثة بمثابة النسخة عن الأصل الذي طاله الانقراض، أو كاد أنْ يطاله في أحسن الأحوال. إلاَّ أنَّ كلّ ما تقدّم ليست له علاقةٌ بموضوع خطاطتنا هذه، فموضوعنا هو النوع البشريّ في حدِّ ذاته، أي الإنسان، وليس النوع الحيوانيّ أو النباتيّ. إذ يقول جاك لاكان في إحدى محاضراته: إنَّ اللغة هي التي تصنع الإنسان بما هي نظامٌ رمزيٌّ سابقٌ لوجوده.

ولكن من الذي صنع هذه اللغة التي «نستخدمها» منذ آلاف السنين؟ وهل يمكننا اعتبار الإنسان الحاليّ الذي صنعته اللغة، بالقياس إلى ما سبق، بمثابة النسخة المُعدّلة؟ وإنْ كان كذلك، فأين هو الأصل وما مصيره وما هي صفاتهُ؟ هل انقرض وتلاشى مثلما حصل للحيوان الأصليّ وللنباتات «البلديَّة»؟

ما تقدّمنا به آنفاً يدفعنا كذلك إلى التوقف والتساؤل حول دور وسائل الإعلام الحديثة، وخصوصاً المرئية منها، في صناعة الإنسان، إذ تشير بعض التقارير إلى احتكار عددٍ محدودٍ جداً من الشركات العملاقة والعابرة للقارات لأكثر من ٨٠٪ من قطاع الإعلام في العالم. ذلك ما دفع تيودور أدورنو إلى التحذير من عواقبه في عمله المعنون «صناعة الثقافة»، عندما أشارَ إلى أنَّ صُنَّاع الثقافة يتودّدون كثيراً للجماهير من أجل تعزيز وتثبيت رأيهم، وتمريره كمعطىً طبيعيٍّ، وإقصاء أيّ موقفٍ يمكن أن يغيّر هذا الرأي، فهم -بحسب أدورنو- بحاجةٍ إلى جماهيرٍ مروّضةٍ وقابلةٍ للخداع. فهل يمكننا الحديث، في ضوء احتكار صناعة الثقافة، عن ظهور نوعٍ إنسانيٍّ جديدٍ هو، في حدِّ ذاته، بمثابة نسخةٍ مُعدّلةٍ ومُهجّنةٍ بما يتوافق مع مصالح الشركات الكبرى وأصحاب رؤوس الأموال؟

العنف وانتهاكات حقوق المرأة في ظلّ الثورة السورية

عاصم الزعبي

قال أحد قضاة دمشق لإحدى السيدات المعتقلات: (لقد نظر الأمن القوميّ في ملفّك، وليس بيدنا ما نفعله. من غير المسموح لأحد أن يرى ملفّك، ولا يمكن لقاضٍ أن يفرج عنك).

العنف ضد المرأة هو أكثر انتهاكات حقوق الإنسان شيوعاً. ويشير العديد من تقارير المنظمات الحقوقية المحلية والدولية إلى أن المـرأة لا تزال تتعرّض لانتهاكاتٍ في الدول المتقدّمة والنامية على حدٍّ سواء، وإن اختلفت هذه الانتهاكات في نوعها وحجمها من بلدٍ إلى آخر حسب الأعراف والتقاليد المتعارف عليها في كلّ دولةٍ على حدة. وأبرز هذه الانتهاكات هي الاغتصاب، والزواج القسريّ، والتحرّش، والعنف الأسريّ، والتمييز السلبيّ.

تعرّف المادة الأولى من اتفاقيّة مناهضة كافة أشكال التمييز ضدّ المرأة (سيداو) «التمييز ضد المرأة» بأنه: أيّ تفرقةٍ أو استبعادٍ أو تقييدٍ يتمّ على أساس الجنس، ويكون من آثاره وأغراضه النيل من الاعتراف للمرأة على أساس تساوي الرجل والمـرأة بحقوق الإنسان والحرّيات الأساسية في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية أو أيّ ميدانٍ آخر، أو إبطال الاعتراف للمرأة بهذه الحقوق أو تمتعها بها وممارستها لها بغضّ النظر عن حالتها الزوجية.

أسباب انتهاكات حقوق المرأة في سوريا:

أولاً: النزاعات المسلحة

إذ كان للمرأة دورٌ في الحراك الشعبيّ ضدّ الحكومة في مختلف البلدات والمدن السورية التي شهدت بداية هذا الحراك. فكانت المرأة ممن شاركوا في إسعاف الجرحى الذين كانوا يسقطون في المظاهرات على أيدي قوّات الأمن الحكومية.

كما كان للمرأة دورٌ إعلاميٌّ كبيرٌ في بداية الأحداث في إيصال ما يجري على أرض الواقع من جرائم وانتهاكاتٍ بحقّ المتظاهرين السلميين الذين طالبوا بالحرية ووجهوا بالعنف المفرط، الأمر الذي أدّى إلى ملاحقتها أمنياً وتعرّضها للاعتقال والتعذيب.

ثانياً: الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية

أدّت الحرب المستمرّة في سوريا إلى نشوء أزمةٍ اقتصاديةٍ كبيرةٍ جدّاً تأثر بها، بشكلٍ خاصٍّ، المواطن السوريّ. وتشير الدراسات الاقتصادية إلى أن نحو ٧٠٪ من السوريين يعيشون تحت خطّ الفقر.

حالة الفقر هذه، وحالة اللجوء والنزوح من المدن والقرى، أدّتا إلى ظهور أنماطٍ جديدةٍ من الانتهاكات ضدّ المرأة لم تكن سائدةً من قبل في المجتمع السوريّ، وإن كانت موجودةً فقد كانت تشكل حالاتٍ فرديةً محدودةً للغاية.

تتمثل هذه الأنماط في:

- ظاهرة تزويج الفتيات في دول اللجوء المجاورة من جنسياتٍ عربيةٍ (خليجيةٍ بشكلٍ

خاصٍّ) مقابل مهورٍ مرتفعةٍ نوعاً ما. ويضطرّ الأهل إلى الموافقة على مثل هذا النوع من الزواج نتيجة الفقر والعوز.

- نشوء عمالةٍ نسائيةٍ بشكلٍ ينتهك إنسانية المـرأة. وقد تنشأ عنها أنـواعٌ مختلفةٌ من الانتهاكات من قبل الرجال بالتحديد خلال خدمتهنّ في المنازل.

- حرمانهنّ من التعليم نتيجة الأزمة الحالية. وتزويجهنّ تحت السنّ القانونيّ، لتنتج نسبةٌ عاليةٌ من حالات الطلاق.

ثالثاً: الانتهاكات التي تمارسها الأجهزة الأمنية التابعة للنظام السوريّ ضدّ النساء في مراكز الاعتقال

تستخدم قوّات الحكومة السورية وأجهزتها الأمنية العنف الجنسيّ ضد الرجال والنساء والأطفال في مراكز الاعتقال. ويعتبر العنف الجنسيّ سلاحاً رهيباً يستخدم كأحد أساليب التعذيب ضد النساء المحتجزات.

وتستخدم هذه الوسيلة بانتظامٍ وبشكلٍ ممنهجٍ من قبل القوّات الحكوميّة لإذلال النساء وإهانتهنّ دون أيّ رادعٍ أو عقوبةٍ على ارتكاب مثل هذه الأفعال. إذ تبيّن لنا، من خلال الشهادات التي قمنا بتوثيقها لنساءٍ تم اعتقالهنّ لدى الأجهزة الأمنية التابعة للحكومة السورية، أن حوالي ٨٠٪ منهنّ تعرّضن للتهديد بالاغتصاب بشكلٍ مباشرٍ أو غير مباشرٍ، إضافةً إلى التحرّش الجنسيّ من خلال لمس أجساد المعتقلات والتلفظ بألفاظٍ جنسيةٍ بذيئةٍ بحقهنّ تتعلق بالعرض والشرف.

كما يستخدم العنف الجنسيّ في المعتقلات لانتزاع اعترافاتٍ حقيقيةٍ أو غير حقيقيةٍ من المحتجزات اللواتي ذكرت أغلبهنّ في شهاداتهنّ أنهنّ تعرّضن للتهديد بالاغتصاب في حال عدم الاعتراف.

ولا تقتصر الاعتداءات على مراكز الاحتجاز، فالقوّات الحكومية والميليشيات التابعة لها قامت، في العديد من المرّات، بالاعتداء جنسياً وبدنياً على فتياتٍ ونساءٍ خلال مداهمة المنازل أثناء اجتياح المناطق السكنية.

وهناك العديد من الانتهاكات التي تمّ توثيقها في مراكز الاعتقال، منها:

أ- الاختفاء القسريّ.

ب- الاعتداء الجنسيّ.

ج- التعذيب بوسائل عديدةٍ جسديةٍ ونفسيةٍ، منها:

- استعمال الصعقات الكهربائية لإجبار المحتجزات على الإدلاء باعترافاتٍ معينة.

- إجبار النساء والفتيات المحتجزات على البقاء في أوضاعٍ مجهدةٍ وصعبةٍ للغاية.

- استخدام القضبان والأسلاك والعصيّ المعدنية وكابلات الكهرباء في ضربهنّ وتعذيبهنّ.

رابعاً: الاختطاف وصفقات التبادل

لقد ازدادت أعداد المعتقلات بشكلٍ كبيرٍ لدى قوّات الأمن التابعة للحكومة السورية خلال الأحـداث الجارية، فبرزت ظاهرة عمليات الاختطاف وصفقات تبادل الأسرى التي نفّذتها قوّات المعارضة المسلحة مع النظام، كما في صفقة الراهبات الشهيرة.

وفي النتيجة هناك أمورٌ لا بدّ منها للحفاظ على حقوق المرأة والدفاع عنها:

١- تفعيل ملفّ الانتهاكات التي تمارسها قوّات الحكومة السورية داخل المعتقلات، وذلك من قبل الجهات السياسية والاجتماعية من جمعيات ومؤسّسات المجتمع المدنيّ، وبالأخصّ المنظمات المدافعة عن حقوق الإنسان.

٢- وضـع آليةٍ وضوابط حقيقيةٍ لتطبيق اتفاقية مناهضة كافة أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW).

٣- مكافحة جرائم الاغتصاب والعنف الجنسيّ التي تتعرّض لها النساء.

٤- وضع حدٍّ لجرائم قتل النساء بداعي الشرف، والتي هي جرائم غير مبرّرةٍ في الواقع، وغالباً ما تكون المرأة فيها ضحية كلامٍ أو إشاعاتٍ تطلق من هنا أو هناك، وسنّ قوانين جديدةٍ تشدّد العقوبة على مرتكبي هذه الجريمة.

٥- إنشاء مراكز خاصّةٍ في دول الجوار لمعالجة وإعـادة تأهيل النساء المعنّفات. تكون غير معلنةٍ، مراعاةً للعادات والثقافة الاجتماعية السائدة في المجتمع العربيّ.

٦- تحقيق قيم المساواة بين الرجل والمرأة في المجتمع.

أزمة الضمير في الأدب الإسرائيليّ
قراءةٌ في رواية «حنّة وميخائيل» للكاتب الإسرائيليّ آموس عوز

أنجيل الشاعر

آموس عوز صحافيٌّ وكاتبٌ وروائيٌّ إسرائيليٌّ، وأستاذٌ في جامعة بئر السبع. ولد في القدس في ٤ أيار/مايو ١٩٣٩، باسم عاموس كلاوزنر. هجر أباه، وهو في الخامسة عشرة من عمره، بعد انتحار أمه بجرعةٍ زائدةٍ من الحبوب المضادّة للاكتئاب. وبدّل اسم عائلته من كلاوزنر الأوربيّ إلى عوز اليهوديّ. وتحوّل من قوميٍّ متشدّد، كأبيه البيولوجيّ، إلى داعية سلام. (جريدة الحياة: النسخة الورقية -دولي- ١ تشرين الأول ٢٠١٤). وقد اشتهر، منذ عام ١٩٦٨، بدفاعه عن حقّ الفلسطينيين في إقامة دولتهم المستقلة وحلّ النزاع بين الدولتين، فلسطين وإسرائيل، سِلماً. حاز على جائزة (جوته) للآداب، وهي الجائزة الثانية بعد جائزة نوبل.

أنا امرأةٌ متزوّجة، عمري ثلاثون ربيعاً، زوجي هو الدكتور ميخائيل غونتن... هكذا تبدأ روايته «حنة وميخائيل»، أو «ميخائلي»، سريعةً لاهثةً، تشبه إيقاع زمنها الحافل بأحداث الصراع بين الوجود واللاوجود، وجود إسرائيليّ يشكل اللاوجود الفلسطينيّ في أعماقه أزمةً تقلق الضمير، وتحشر الحياة بين الواقع والكوابيس. تدور أحداث الرواية بين عامي ١٩٤٨ و١٩٥٩، في القدس «الباردة والجافة» بـرودة الروح وجفافها، روح حنّة بطلة الرواية وراويتها. حنّة «المقدسيّة» من عائلةٍ يهوديةٍ شرقيةٍ، من يهود أوروبا الشرقية، (السفرديم)، تعرّفت الى ميخائيل غونتن مصادفةً حين التوت قدمها، وتزحلقت على درج الجامعة، فتلقّاها ميخائيل وساعدها على النهوض. دارت بينهما أحاديث التعارف، ثم تكرّرت لقاءاتهما وانتهت بالزواج. تعيش حنّة حياةً مركّبةً يلتبس فيها الواقع والحلم والذاكرة. هي تكره القدس كرهاً واضحاً

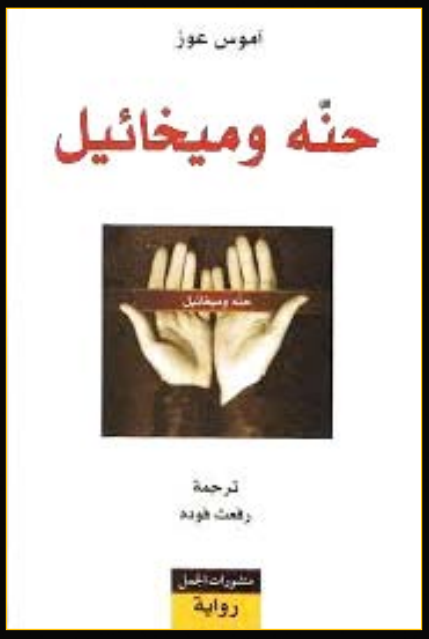

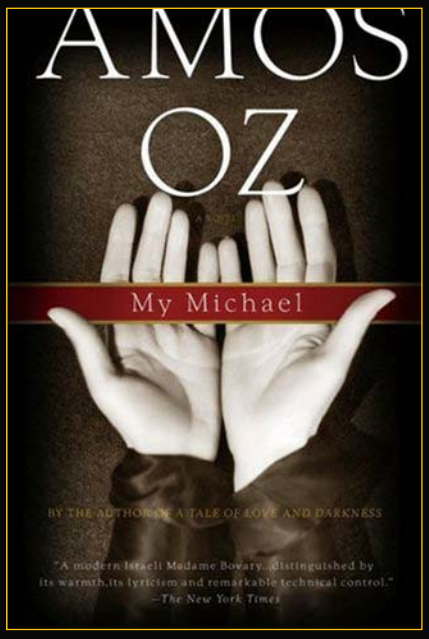

وصريحاً، نتيجة تعامل يهود القدس الأصليين السيّئ مع يهود المستوطنات، وبالتحديد مع اليهود الشرقيين ذوي الميول الاشتراكية.

على غير عادة الكاتب في رواياته السابقة، غيّبَ العربَ في روايته هذه عن الحياة الواقعية، وجعل منهم أناساً يعيشون في عالمٍ موازٍ للعالم الحقيقيّ، هو عالم الأحلام والكوابيس التي تعيشها حنة، ممثلين بالتوأمين خليل وعزيز اللذين كانا جارين لحنة في طفولتها، وكانت تمارس عليهما كل أشكال العنف والتسلط أثناء اللعب، لكي تحثهما على التمرّد، وبعد ذلك تخضعهما بيدٍ من حديد (ص٣١). وإذ تميل الرواية إلى تصوير الحياة اليومية الرتيبة ليهودٍ شرقيين من الفئة الوسطى، فإن الفلسطينيين يقتحمون تفاصيل هذه الحياة، التي تمثلها قصة حنّة، كما روتها للكاتب.

ميخائيل شابٌّ خجولٌ. وحيدٌ لأبويه وعمّاته الأربع. أبوه موظفٌ بسيطٌ في بلدية ماكور باروخ. وأمه متوفاة. شابٌّ مثابرٌ على النجاح. أحب حنة بصدق تربيته، لكنها كانت دوماً تصفه بالضعيف وعديم الذكاء. هو عكس فتى أحلامها القويّ والقادر على حمايتها.

منذ توفي أبوها، وهي لا تزال طفلةً، كانت حنة تحلم برجلٍ قويٍّ يحميها ويمدّها بالقوة (الأقوياء أحرار ص٣٠)، فراحت تعوّض عن ضعفها في الحياة الواقعية بأحلام جامحة وملحميةٍ تشعرها بالسيادة وبمتعة «الحرية». كثيراً ما تذهب بها الأحلام إلى موطنها الأصليّ (روسيا)، لأن حنة لم تحبّ القدس يوماً، كانت تكرهها وتراها باردةً إلى حدّ الموت، (ص٢٧)، كما ورد في حوارها مع ميخائيل عند تعارفهما أوّل مرة: في قدسك الطقس بارد؟..

قدسي؟ من أين لك أني مقدسية؟

القدس أوهامٌ وليست مدينة (ص٥٦).

حنينها إلى موطنها الأصـلي، روسيا، جعل القدس مدينةً سرابيةً في نظرها، بل مدينة

أمواتٍ وأشباح، «نباتات الزينة لا تعمّر في القدس» (ص٥٨). تلك هي النزعة العميقة للهوية الوطنية، والفردانية المستقلة. رافق التوأمان حنة في أغلب أحلامها وأغلب أيام عمرها، يظهران بصورة ذئبين شرسين تارةً، وصورة مقاتلين يشهران البنادق والسكاكين في وجهها تارةً أخرى. هذا يدلّ على أن العرب يعيشون داخل الضمير اليهوديّ وفي عقله الباطن دوماً، وبصورة وحوشٍ ضاريةٍ قد تنهش لحمه.

بحث الكاتب بموضوعيةٍ مسألة التنوير اليهوديّ وانعكاسها على الكتّاب الإسرائيليين بوجهٍ عامٍّ، والأدب العبريّ بوجهٍ خاصٍّ. فرأى في معارضي التنوير ومؤيديه صورةً للصراع بين النور والظلام وانتصار الأوّل على الثاني، والصراع بين القوّة والضعف، وانتصار الأولى على الثاني. وأشار إلى اهتمام اليهود المباشر بالشهرة والعلم وإثبات الذات.

ظهرت المرأة في الرواية بوجهين متناقضين، من خلال حياة حنة المزدوجة: المرأة الضعيفة المستسلمة لمجريات الحياة التي ليس لها يدٌ فيها أو قدرةٌ على تغيير مساراتها، والمرأة المتمرّدة في دواخلها، فهي غير راضيةٍ عن ضعفها لدرجة أنها كانت مستصبيةً في طفولتها، وكانت تخطو نحو الاسترجال في شبابها. إلا أن ظروف الحياة الرديئة في المستوطنات جعلتها تشعر بالوحدة الدائمة، مثل تلك الشجرة الوحيدة وسط مساحةٍ واسعةٍ من أرضٍ جرداء، تلك الشجرة التي لم تكن تثير انتباه أحدٍ سوى حنة. لكن ثمّة صورٌ أخرى للمرأة، إحداها صورة المرأة العاملة القوية والمكافحة، كالعمة الطبيبة (غيته) المتقيّدة بالعادات والتقاليد وبتعاليم الدين اليهوديّ. والتي تعلّق آمالاً كبيرة على مستقبل ميخائيل، مما دعاها إلى التدخل في حياته الزوجية.

تلفت النظر إشارةُ الكاتب الرشيقة إلى أثر الدين في حياة أفرادٍ لا يأبهون بالتعاليم الدينية ولا يمارسون طقوسها: (أرجو أن تكوّنا أنت وميخائيل بيتاً يهودياً مثالياً، هكذا هنّأها أستاذ الأدب العبريّ في الجامعة) علماً بأن الزوجين، حنة وميخائيل، لا يأبهان بالتعاليم الدينية كغيرهما من اليهود.

تجلى في الرواية بوضوح اهتمام اليهود بالشهرة والعلم والثقافة، إذ لا يمرّ مقطعٌ من الروايةِ إلاّ ويستشهد فيه الكاتب بأحد المشاهير، كاتباً كان أم عالماً. كما عبّر الكاتب عن قوّة اليهود وبطشهم وحلمهم بالاستيلاء على القدس من خلال تمثال الأسد المنتصب في ساحة القدس الرئيسية، وغزل الشعب اليهوديّ به، وشعورهم بالاعتزاز حين يقفون أمامه، ويلقون عليه التحية.

كما أشار الكاتب إلى رغبة اليهود العارمة في استنساخ الأبناء على هيئة الآباء والأجداد، فقد أراد والد ميخائيل أن يكون ابنه شخصيةً شبيهةً بشخصية جدّه. وعندما أخفق مع ولده اتجّه نحو حفيده (ابن ميخائيل) الذكيّ الذي تعلّم من جده خلال يومين النزعة العسكرية اليهودية المتمثلة في الدفاع عن إسرائيل ضد العرب. وهذا يدلّ على تشبّث اليهود بتاريخهم الدينيّ، وسيطرة السلطة الصغيرة، أي السلطة الأبوية التي تمهّد لسيطرة سلطةٍ أقوى ترسّخ في أذهان الأبناء واجب الدفاع عن وجود إسرائيل وحدودها التي لا تنتهي، وتحفّزهم على الانخراط في صفوف الجيش الإسرائيليّ (الدولة كلها جيش والشعب كله جبهة ص٢٦٢)، (صحراء سيناء هي المهد التاريخيّ للأمة الاسرائيلية)، (... في هذه الأيام من الصعب جداً الابتعاد عن الأفكار التوراتية ص٢٦٩).

اقتلاع فلسطينيين من الأرض زرع الفلسطينيين في الضمير، فلن يهدأ للإسرائيليين بال. هذا ما يقوله ضمير حنّة المتأرجح بين روسيا وإسرائيل. حنة لا تنسى.

منشورات الجمل _ بيروت

ترجمة رفعت فوده _ ٢٠١٣

إلى المجهولِ أيضاً..
مازن درويش!

إعداد فريق صور

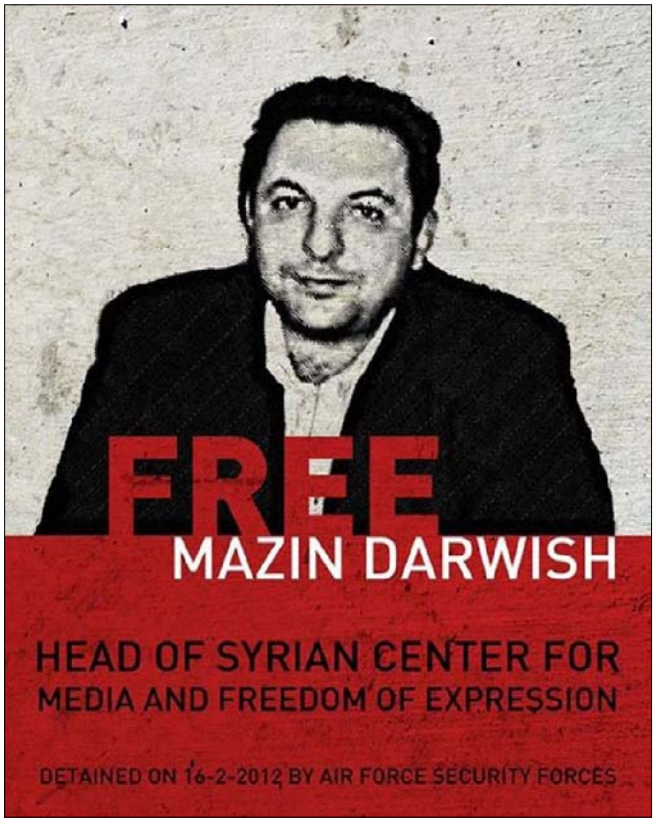

مازن درويش

- من محافظة حماة / مصياف / مواليد دمشق عام ١٩٧٤ / خريج كليّة الحقوق / دمشق (١٩٩٧-١٩٩٨). متزوّج وله طفلان (إنانا وأداد).
- عضو في الاتحاد الدولي للصحفيين.
- قام بتأسيس المركز السوري للإعلام وحرية التعبير في عام ٢٠٠٤.
- له صفة عضو استشاري للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في الأمم المتحدة.
- عمل المركز منذ تأسيسه على مراقبة وضع الإعلام وحرية التعبير وإصدار تقارير خاصة لرصد انتهاكات حقوق الإنسان المختلفة في سوريا.. وخاصة في قضايا حرية الرأي والتعبير وقضايا الإعلام.

أسّس مازن درويش في عام (٢٠٠٤) داخل سوريا «المركز السوري للإعلام وحرية التعبير»، وانطلق في عمله من مقولته بأنّ «حرّية التعبير قيمة إنسانيّة والدفاع عنها واجب».

حمل المركز شعار: (الكلمة حق والدفاع عنها واجب).

يقول مازن درويش الحاصل على جائزة «صحفي العام» ٢٠١٢: (لا توجد سجون تتسع للكلمة الحرة).

المركز الذي يرأسه درويش من أهم المنظمات المُتخصّصة في سوريا التي تعمل على الدفاع عن حرية الرأي والتعبير، ونشر ثقافة الحريات والديمقراطية، ومفاهيم حقوق الإنسان والمواطنة.

نال المركز صفة عضو استشاري للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في الأمم المتحدة عام (٢٠١٠).

في ٢٠١٢/٢/١٦ قامت المخابرات الجوية باقتحام مكتب المركز السوري للإعلام وحرية التعبير، قامت باعتقال مازن درويش بالإضافة لزوجته يارا بدر، والمدونة رزان غزاوي، وحسين غرير، وهاني زيتاني، وسناء زيتاني، وريتا ديوب، وجوان فرسو، وهنادي زحلوط، وسام الأحمد، وميادة خليل، ومها السبلاني.

قبعَ درويش في سجن عدرا المركزي لمدّة عامين مع زميليه «حسين غرير ـ هاني زيتاني «بانتظار المحاكمة، بعد أن أفرجَ عن باقي الذين اعتقلوا معه وقتها في مكتب المركز.

في ١٠ مارس/آذار قام رئيس محكمة مكافحة الإرهاب بتأجيل محاكمة مازن ورفيقيه للمرة السابعة على التوالي حتى ٢٤ مارس/آذار.

تشير التقارير أنّ التأجيل الأخير كان ادعاءً مرتّباً مفاده أن أحد القضاة المشاركين في المحاكمة لم يحضر بسبب سوء حالته الصحية.

إلا أن التأجيلات السابقة كانت ترجع إلى إخفاق الحكومة في تقديم أدلة ضد المتهمين.

في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١١ تلقى مازن درويش جائزة «رولاند بيرجر» للكرامة الإنسانية بوصفه مؤسساً للمركز السوري للإعلام وحرية التعبير.

لم تكن نداءات المجتمع الدولي ومنظمات حقوق الإنسان تلقى سماعاً لدى النظام السوري للإفراج عن المعتقلين. ففي ١٥ مايو/أيار ٢٠١٣ تضمّن أحد قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة المطالبة بالإفراج الفوري عنهم. وفي ١٤ يناير/كانون الثاني ٢٠١٤ وجدت مجموعة العمل الأممية المعنية بالاحتجاز التعسفي، أن احتجازهم تعسفي، ودعت إلى إطلاق سراحهم مع كل شخص اعتقلَ بذات الطريقة.

فيلم Crash اصطدام
جدلٌ غنيٌ في أزمة العنصرية في العالم المعاصر

عمار عكاش

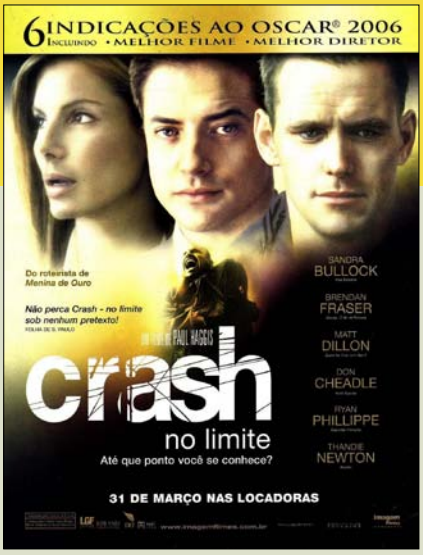

يعرّج الفيلم على مشكلةٍ تقضّ مضجع العالم الحديث، وهي صدام الثقافات والإثنيات المختلفة، أو ما يسمّى أحياناً بحروب الثقافات وصدام الحضارات. تجري أحداث الفيلم في لوس أنجلوس التي تبدو مسرحاً ملائماً لمثل هذا الجدل السينمائيّ الذي يقدّمه المخرج Paul Haggis، أفرادٌ مبعثرون في خضمّ محيطٍ بشريٍّ هائل، يهيمن فيه الخوف من الآخر ذي الثقافة المختلفة، وتستحوذهُ التحيّزات والأفكار المسبقة المبنية على أسسٍ عرقيّةٍ واجتماعيّة. يختار المخرج تقديم شخصياتٍ متنوّعةٍ تتقاطع أقدارها في مشاهد مبعثرةٍ يغلب عليها الطابع العنفيّ، تتصادم، كما يقترح عنوان الفيلم. ولا تقتصر رمزيّة التصادم على العنوان بل تظهر في الترميز للسلطة والموقع الاجتماعيّ من خلال وسائط النقل، فباصات النقل العام تعبّر عن السود المهمّشين، والسيارات الفارهة تمثّل صناعة السينما ورجالات السياسة، حتى أنّ الفيلم يبدأ وينتهي بحادثة تصادم سيارتين.

في اللقاءات العَرَضية بين أناسٍ مختلفين تتكشّف تناقضات الشخصيّات النفسيّة، فنجد شخصيّة الشرطيّ الأبيض العنصريّ الذي يتحرّش جنسيّاً بامرأةٍ سوداء أثناء تفتيشها أمام أعين زوجها المخرج السينمائيّ. ثم لا يلبث الشرطيّ الأبيض أن يظهر في موقفٍ إنسانيٍّ يرعى فيه والده المسنّ المريض، الذي فقد عمله بسبب السود. ويعود الشرطيّ نفسه، في مشهدٍ آخر، وينقذ المرأة ذاتها التي تحرّش بها من الموت حين ينتزعها من قلب سيارتها المقلوبة بعد حادث سير، بل ويخاطر بحياته في سبيلها. التناقض نفسه نجده في شخصية المرأة البيضاء الثريّة (تؤدي دورها ساندرا بولوك)، المتزوّجة من أحد رجالات السياسة. في بداية الفيلم تشعر بالخوف لرؤيتها رجلين أسودين يمرّان قربها، ثم لا نلبث أن نكتشف أن خوفها مبرّرٌ حين لا يخيّب الرجلان الأسودان توقّعاتها العنصريّة ويسرقان سيارتها. وفي مشهدٍ لاحقٍ تبدي عدم ثقتها بصانع الأقفال لمجرّد كونه لاتينيّاً. وكما يحدث مع شخصية الشرطيّ نجد أن هذه المرأة الثريّة معذورة، فهي تعاني من الإحباط والوحدة. فحين تتعرّض لإصابةٍ في قدمها لا تكترث لها جميع صديقاتها الغنيّات، لكن خادمتها اللاتينية الطيّبة تعاملها بحنانٍ وصدق، فتخاطبها باكيةً: «أنت صديقتي الوحيدة».

ورغم أن الموقف الذي يتبنّاه المخرج بعدم وجود بشرٍ أشرار أو خيّرين بالمطلق موقفٌ مقبولٌ من حيث المبدأ، لكنه يغالي في مناقشة العنصريّة على مستوى الفرد ودوافعه الشخصيّة المحضة، وكأنّه يتبنى موقفاً يقول إن البشر لا يقبضون على مصائرهم. لا يوجد إيحاءٌ بوجود أسبابٍ بنيويّةٍ أو سياسيّةٍ للمشكلة العنصريّة، وكأنّ هذه الصدامات من الطبائع الحتميّة للبشر لمجرّد وجودهم في مكانٍ واحد. وخطورة طرح المخرج أنه يلتمس الأعذار للشخصيّات البيضاء وكأنّ المسألة مجرّدةٌ من أية قدرةٍ على اتخاذ قرارٍ شخصيٍّ بمعاداة العنصريّة، ومبنيةٌ على مجرّد سوءٍ في الفهم. حتى في المشاهد الأخيرة نجد الفيلم ينتهي بحادثة قتلٍ شرطيٍّ أبيض (معادٍ للعنصرية) لرجلٍ أسود (بدوره لا يحمل تشنّجَ السودِ ضدّ البيض)، لمجرّد سوء تفاهم ظنّ بسببه الشرطيّ الأبيض أن الرجل الأسودَ سيهاجمه.

يُسجَّل للفيلم غوصه في النواحي النفسيّة للشخصيّات ببراعةٍ محبّبة، رغم تقزيمه لأزمة العنصريّة. إضافةً إلى سلاسة السيناريو ورشاقة الانتقال من شخصيّةٍ إلى شخصيّةٍ ومن مشهدٍ إلى مشهدٍ بطريقةٍ تشبه السكيتش. والحوارات متقنةٌ لا يوجد فيها أيّ إسهابٍ أو مجانيّة، ولذلك نشعر أن الفيلم يستحقّ متابعة كلّ ثانيةٍ فيه. وفي اعتقادي أن أهمّ ما في الفيلم هو الجدل الغنيّ. لكن المخيّب للآمال ذاك الاحتفاء المبالغ به بالفيلم، مما يذهب بقيمته الفنيّة وعلاجه لإحدى أهم مشكلات عالمنا المعاصر.

UN WOMEN

في تموز ٢٠١٠، قام الاتحاد العامّ للأمم المتحدة بتأسيس UN Women وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتقوية المرأة.

وبذلك اتخذت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة خطوةً تاريخيةً في تسريع أهداف المنظمة في المساواة بين الجنسين وتقوية دور المرأة. وبدا تأسيس Un Women على أنه جزءٌ من أجندة إعادة تكوين الأمم المتحدة، لتحقيق تأثيرٍ أكبر، من خلال اعتماد ودمج الأجزاء المختلفة السابقة لنظام الأمم المتحدة، والذي ركّز حصرياً على المساواة بين الجنسين، وعلى تقوية المرأة.

الأدوار الرئيسية لـUN Women هي:

• دعم الهيئات الحكومية، مثل «لجنة وضع المـرأة»، في صياغة سياساتها وفق المعايير والضوابط العالمية.

• مساعدة الدول الأعضاء على تنفيذ هذه الضوابط، والاستعداد لتأمين الدعم التقنيّ والماديّ المناسبين للدول التي تطلبه، وتكوين شراكاتٍ فاعلةٍ مع المجتمع المدنيّ.

• قيادة وتنسيق عمل النظام الخاصّ بالأممٍ المتحدةٍ على المساواة بين الجنسين، بالإضافة إلى تعزيز المسؤولية، بما في ذلك المراقبة المنظّمة للتقدّم على مستوى الأنظمة.

• الوفاء باحتياجات نساء العالم.

استطاعت الأمم المتحدة تحقيق تقدّم ملموسٍ في النهوض بالمساواة بين الجنسين، من خلال الاتفاقات مثل إعلان مؤتمر بكين واتفاقية إلغاء جميع أنواع التمييز ضد النساء (CEDAW).

ليست المساواة بين الجنسين حقاً من حقوق الإنسان الأساسية فقط، ولكن لإنجازها نتائج اجتماعية واقتصادية كبيرة جداً، لأن تقوية دور المرأة تعزّز الاقتصاد الناجح. ولكن، مع ذلك، فإن عدم المساواة بين الجنسين لا يزال مستحكماً في كلّ مجتمع، فالنساء يفتقرن إلى فرص العمل المناسبة، وهناك تباينٌ في الأجور بين الجنسين، وفي أغلب الأحيان يتمّ حرمانهنّ من التعليم الأساسيّ والعناية الطبية، وتعاني النساء في مختلف أنحاء العالم من العنف والتمييز، ويتم تهميشهنّ وإقصائهنّ من عمليات صناعة القرارات السياسية والاقتصادية.

وإذ واجهت الأمم المتحدة، لعدّة سنواتٍ، تحدياتٍ وصعوباتٍ كبيرةً في بذل الجهود لتعزيز المساواة بين الجنسين، فقد تمّ إنشاء UN Women للتعامل مع هذه الصعوبات، ولتكون مثالاً قوياً وديناميكياً للنساء والفتيات على طريق تقديم صوتٍ قويٍّ لهنّ على مستوىً عالميٍّ وإقليميٍّ ومحليّ.

تعمل UN Women، مرتكزةً على رؤيا المساواة المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، على:

• القضاء على جميع أنواع التمييز ضد النساء والفتيات.

• تقوية المرأة.

• تحقيق المساواة بين المرأة والرجل كشركاء ومستحقين للتطوير، ولحقوق الإنسان والإجراءات الإنسانية، بالإضافة إلى تحقيق السلام والأمن.

المجلس السوريّ الأمريكيّ SAC

المجلس السوريّ الأمريكيّ هو منظمةٌ من القاعدة الشعبية مكرّسةٌ لدعم التطوير التعليميّ والمدنيّ والاقتصاديّ والإنسانيّ، بالإضافة إلى النهوض بالحرّيات المدنية وكرامة الإنسان في سوريا. ويطمح أيضاً إلى بناء جسور التفاهم والتعاون بين الشعبين الأمريكيّ والسوريّ ومؤسساتهما.

تأسّس المجلس السوريّ الأمريكيّ في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، في Burr Ridge مدينة Illinois.

حضر اجتماع التأسيس ممثلون من إلينوس وميشيغان وإنديانا وبنسيلفانيا وكاليفورنيا. وتمّ انتخاب رئيس المجلس والممثلين عن المجلس خلال ذلك الاجتماع.

رؤية المجلس:

دعم الأمريكان السوريين لتقوية التطوير التعليميّ والمـدنيّ والاقتصاديّ والإنـسـانيّ، بالإضافة إلى دعم الحريات وكرامة الإنسان في سوريا.

تحشيد الأمريكان السوريين لتقوية المجتمع المدنيّ في سوريا.

• تعزيز علاقات الصداقة بين الشعبين السوريّ والأمريكيّ.

• دمج المنظمات الحكومية والمدنية وتقويتها لتنهض بالحرّيات والكرامة الإنسانية والديموقراطية في سوريا.

• التحريض على التعاون الدوليّ القائم على العدل والقانون الدوليّ.

info@sacouncil.com

SAC
Syrian American Council

شبكة أنا هي
نساءٌ من أجل مستقبل سوريا

أطلق مركز المجتمع المدنيّ للديمقراطية CCSD، من خلال برنامج «نساء من أجل مستقبل سوريا»، شبكة «أنا هي»، التي كانت صدىً عن لقاءاتٍ وفعالياتٍ استمرّت سنتين ضمن حلقاتٍ نسائيةٍ تجاوزت ٢٥ حلقةً في الداخل السوريّ ودول الجوار، تدعم المرأة السوريةً في ممارسة دورها في الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية داخل سوريا، والعمل على بناء السلم المحليّ، والسعي إلى تلبية تطلعات واحتياجات الشعب السوريّ مستقبلاً، إضافةً إلى تفعيل كافة أدوار المرأة، ما يخدم وجودها كشريكٍ أساسيٍّ في بناء مجتمع مدنيٍّ ديمقراطيٍّ.

تقوم شبكة «أنا هي» على أسس الأهداف التي يتطلّع إليها الشعب السوريّ بكافة مكوّناته، ومنها «حرية ـ عدالة ــ مشاركة ــ ديمقراطية».

أنا هي شبكةٌ من حلقات السلام، بقيادة نساء سوريات، تعمل على تعزيز السلام من خلال مشاركةٍ فاعلةٍ للمرأة، سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً، من أجل الحريةٍ والعدالةٍ والمشاركة والشفافية لكلّ السوريين، من خلال التدريب والدعم التقنيّ والمناصرة وحملات توعية وتحريك المجتمع في معظم المحافظات السورية وفي كلّ المجتمعات السورية.

نساء حلقات السلام، هنّ نساءٌ سوريات متنوّعاتٌ من مختلف الطوائف والأديان والقوميات.

رؤية شبكة أنا هي:

دورٌ فاعلٌ للنساء في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

قيم شبكة أنا هي:

حرية ـ عدالة ـ مشاركة ـ شفافية.

ستقوم شبكة «أنا هي» بـ:

- إدراج النساء على المستوى المحليّ والوطنيّ للتقدّم في بناء السلم المحليّ.
- بناء قدرة النساء للمشاركة الفاعلة في صناعة القرار.
- المناصرة لصنّاع القرار المحليين والوطنيين والدوليين لكسب التضمين من المساعدات الإنسانية.

الانتقال السياسيّ ـ الحوكمة ـ عمليات بناء السلام.

المعايير والمبادئ التي تقوم عليها حلقات السلام:

- رفض العنف، واعتبار بناء السلام ضرورةً ملحةً في سوريا.
- أهمية التسامح والعيش المشترك وتقبّل الآخر.
- الاعتراف بحقوق الآخر وتقدير تضحياته.
- ضمان التنوّع ـ التضمين ـ التشاور ضمن حلقات السلام وخلال عملها.
- اعتبار حلقات السلام نواةً تسعى إلى السلم المحليّ ومنه إلى بناء السلام على مستوى سوريا.
- تحديد المشاكل في المجتمعات المحلية، والتركيز على إيجاد حلولٍ لها والعمل عليها.
- أخذ الظروف المحلية في عين الاعتبار عند تشكيل الحلقات وأثناء عملها.

مجالات عمل حلقات السلام:

تعمل حلقات السلام في شبكة أنا هي على العديد من القضايا في مجتمعاتهم المحلية، **ومنها:**

المساعدات الإنسانية ـ التعليم ـ الزواج المبكّر ـ المشاركة السياسية للنساء ـ التنمية الاقتصادية للنساء ـ حلّ النزاعات وإدارتها وتجنّبها ـ الوساطة ـ تسليح الأطفال ـ عمالة الأطفال ـ المعتقلون والمخطوفون ـ الدعم النفسيّ والاجتماعيّ ـ اللاجئون والنازحون ـ سيادة القانون ـ الاهتمام بذوي الحاجات الخاصّة وضحايا الحرب.

الاستغراب
أوكسيدنتاليزم في فيسبوك السوريين

ملاذ الزعبي

«إذا اتخذنا من أواسط العام الثاني عشر بعد الألفين نقطة للانطلاق محددة تحديداً تقريبياً، فإن الاستغراب يمكن أن يناقش ويحلل بوصفه الخطاب الموحد للتعامل مع الغرب، التعامل معه بكتابة ستاتوسات حوله، وإجازة التعليقات عنه والتلييك عليها، ومن ثم وصفه وتحليله وتصفح صور نسائه واللجوء إليه والاستقرار فيه وتشجيع منتخباته الوطنية.. الاستغراب كأسلوب سوري للسيطرة على الغرب».

أحمد جوناثان، من مقدمة كتاب الاستغراب

بعيد وصوله لهولندا إثر رحلة طويلة بدأت من العاصمة الأردنية عمان وقادته إلى الجزائر فليبيا فالبحر المتوسط فإيطاليا ومنها إلى فرنسا ثم بلجيكا لينتهي به المطاف في بلد السهول الواطئة، طجّ صحفي من دير الزور ستاتوساً معلنا وصوله إلى هدف رحلته الأخير، وواصفاً السهول الممتدة حول المجاري المائية الوفيرة «ولكأنها أشبه بسهول مزروعة بالخضراوات على ضفاف تفرعات نهر الفرات». ولقد كان على حق في وصفه للمكان، خصوصا من وجهة نظر الديري، فقد كان الغرب ومنذ بدايات القرن العشرين مكاناً للرومانسية والكائنات الغريبة المدهشة، والنساء الجميلات الشبقات، والذكريات والمشاهد الشابحة والتجارب الاستثنائية، وكان الآن في طريقه إلى التلاشي.

ربما لم يكن أبو أحمد الإدلبي يقصد سوءاً عندما كان يدافع عن خياره في الإقامة بالدنمارك رغم الفتوى التي أصدرها الشيخ راتب النابلسي بعدم جواز الإقامة في الغرب، كتب أبو أحمد في تعليق على فيديو محاضرة الشيخ راتب مدافعاً عن الأربطعشر ألف كرون التي يحصل عليها نهاية كل شهر «والله إني رأيت إسلاماً هنا ولم أرَ مسلمين»، استبعد أبو أحمد كل المسيرة الدينية التي مرت بها شعوب القارة الأوروبية عموماً والشعب الدنماركي خصوصاً، لم يكترث للكنيسة وانقسامها وللحروب الدينية وانشقاق مارتن لوثر والصراع على السلطة البابوية والإصلاح الديني وتطبيق العلمانية، وفرض عليهم رؤيته الدينية الخاصة. بكلمات أخرى فإن الغرب، بسبب الاستغراب، لم يكن، وهو ليس، موضوعاً حراً للفكر والعقل.

«تعوا لهون ولا تردوا على حدا، عم يعطونا رواتب شهرية وبيوت وحطوا ولادنا بالمدارس»، الجملة السابقة التي وضعتها أم علي الشاغورية كتعليق فايسبوكي لإنهاء نقاش مستعر كان يدور في مجموعة «أفضل طرق التهريب المضمونة- للسوريين حصراً» والتي تضم نحو ١٥٠ ألف عضو فقط لا غير. أم علي المقيمة بالسويد منذ ثلاثة أشهر لم تكن بحاجة للمزيد من الوقت لتطلق حكمها النهائي على الدولة الاسكندنافية، وهي إن كانت قد حولت مفهوم «المساعدات الاجتماعية» إلى «راتب شهري» فإنها لم تقم بأكثر من محاولة لهدم المفاهيم الغربية وتحويلها إلى مفاهيم سورية وصولاً لاستبناء هذا الغرب وامتلاك السيادة عليه. دعت أم علي السوريين إلى القدوم جماعات وأفراداً غير مكترثة لا بسكان البلاد الأصليين ولا بثرواتهم ولا بضرائبهم، فمنذ متى كان لهؤلاء الغربيين وجود أو قيمة، إلا من باب ما قد يقدموه لنا، نحن السوريون، «مركز هذا العالم».

بعد أسابيع فقط على حصول سلمان الحوراني على إقامة دائمة في ألمانيا، أنشأ صفحة فيسبوكية بعنوان «سوريون ضد العنصرية الألمانية»، وكتب في تعريف الصفحة «لأن ألمانيا دولة ذات طبيعة نازية، وشبعها يعاني من آفة العنصرية فإن علينا أن نحارب هذه الآفة». لم يكتف سلمان بالتعميم، بل تجاوز ذلك إلى التعامل مع الألمان وعاداتهم كمسألة جوهرانية ثابتة، لا تاريخية، وهي العادة التي ذهب إليها سوريون كثر قبله بتقديمهم لخلاصة أبحاثهم حول الشعوب الغربية بالطريقة ذاتها، حيث يبدي السوري دائماً اندهاشاً من هؤلاء الغربيين وكأنهم كتلة واحدة مصمتة متماثلة الخواص فهم قد أدهشوه «بعنصرية»هم أو «لطف»هم أو «برود»هم أو «تعاطف»هم الخ.

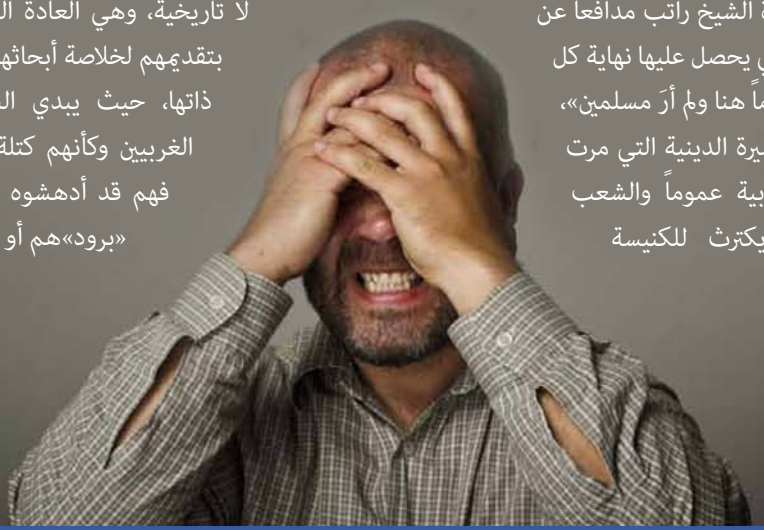

#منقدر

حملة «منقدر» حملة إعلامية تفاعلية سورية تطلقها شبكة أمان.

حملة «منقدر» هي مساحة للأفراد والمنظمات السورية للتعبير عما يتمنون وما سيقومون بعمله من أجل بناء سوريا.

«منقدر» حملة من أجل التركيز على الطاقة المنتجة الإيجابية وقيم التعايش السلمي وقبول الآخر التي هي جزء من قيم المجتمع السوري.

انضم إلى حملة «منقدر» الإعلامية بمشاركتنا : «شو بتقدر تعمل منشان سوريا؟» بمفردك أو مع مجموعتك، وشاركنا الجواب بأحد الطرق التالية على إيميل الشبكة:

Amannet.peace@gmail.com

١- إرسال الجواب على الإيميل أو على صفحة الفيسبوك.

٢- صورة فوتوغرافية تحمل الإجابة.

٣- مقطع فيديو صغير تصور فيه نفسك وجوابك على السؤال.

انضم إلى حملة «منقدر» التفاعلية من خلال تواصلك عبر الإيميل أو على صفحة الفيسبوك لتتعرف على النشاطات المقامة ضمن حملة «منقدر» في منطقتك.

شبكة أمان هي شبكة سورية من شخصيات ومنظمات فاعلة ومؤثرة ممن يعملون لبناء السلم المحلي والوطني في سوريا، ويعملون بقيم: السلم، والحرية، والإنسانية، والمصداقية، والشفافية، وقبول الآخر والعدالة، وتقوم الشبكة بحل النزاعات وتجنبها وإدارتها.

تساهم شبكة أمان في بناء السلم الوطني في سوريا من خلال تعزيز السلم المحلي في مناطق مختلفة من سوريا.

https://www.facebook.com/aman.network.peace

palome - حمامة

عمل للفنان: تمام عزام